

۳۸۴

بازرسی شد  
۳۷ - ۶

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	مجموعه رباعی زنده بدست خط امام رضا
مؤلف	
جلد	۳۸۴ (از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	۱۰۱۰۹۱
	۳۴۵۸



خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۳۸۴	



۳۸۴

بازرسی شد  
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	مجموعه رباعی زاهد به نام شیخ الاسلام
مؤلف	
جلد	۳۷۳ (از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۱۳۰۲

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۳۸۴	



سهم من اعمالي وخدمتي  
 اعمالي في عالم الغرور  
 هذا هو الحق الذي  
 هو الحق الذي



الحق الذي  
 والحق الذي  
 الحق الذي  
 الحق الذي  
 الحق الذي

الحق الذي  
 الحق الذي  
 الحق الذي



77







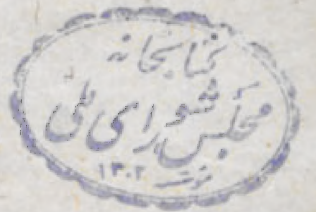
24

27

يا قوم  
 يا له محمد عليه السلام  
 في كل سافر آزا  
 نو اقامه عشره  
 ايامه في غير بلد  
 محققه  
 يا له شيخنا  
 في صلاه الصلوة  
 فيما لا تسم الصلوة  
 فيه وخدا  
 يا له محمد عليه السلام  
 التقوا في الاجناد  
 فوالا لاجماع

منه انما هي في حق الله تعالى  
فهي من جنسها من المومنين  
والله اعلم بالصواب

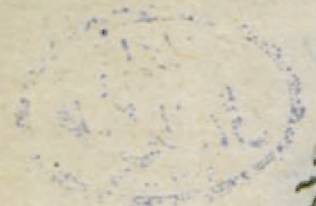




رسالة نتائج الأفكار في حكم المقيم في الاسفار الشريفة  
بفتح الله ورجته

بسم الله الرحمن الرحيم  
بعد حمد الله تعالى على نعمه العظيمة والآلاء الجسام والصلوة على عباده ورسله  
محمد المصطفى والكرام وصحبه وآلهم فبنيته جليلة الكلام في تحقيق مسألة  
فقهاء شريفة في الفتوى عامة في البلوى بمحل كوابها المتفق القاصر وعجز  
عن كشف حجابها الفقيه الماهر وانما رجوعه في هذه الدار والفرق في  
يطالب الحق في اهل الكمال وفي عرف اهل الجلال والحق بالاجال فيكون قد رقت  
له لا تحقيق اجمال وتفصيل فيهما من اجمال وهي لئلا الاصحاب رضوان  
الله عليهم حكموا بان المسألة انما هي عشرة ايام في غير ليلة ايام اجماع المسألة  
او اثنا عشر اقل من ذلك من التحقيق في الاتمام بحجج رتبة اقامة العشرة وافتقار  
بعد الاقامة في بعد الصلوة تماما في عوده لا القصر لا مقصده مسافة جديدة  
لنم لم نمت في ليلة قبل ذلك غير ان الاقامة لئلا كانت على راس المسألة كغير  
الرجوع لا ليلة في العود لا القصر ولو كان في اثنا عشر ايام في غير مقصده  
لا الرجوع لا لا يقصر في تحقيق الاخذ في الرجوع وفي حكمه امانة لو قصد  
مسافة ونوى في ابتداء السفر الاقامة في اثنا عشر ايام بحيث لا يكون بين

في القصر



سفره وما نوى الاقامة فيه مسافة ولا بينه وبين نهاية مقصده مسافة فبني  
الاتمام في الذل ولا في الجوع على مسافة ولو فرض انه كان بين مبدأ  
سفره وموضع الاقامة مسافة وما بين موضع الاقامة ونهاية السفر بقصره  
قصره ابتداء سفره لا موضع الاقامة وانما فيه وفي عوده لا نهاية السفر  
وقصر رجوعه وحكموا ايضا بان الرجوع عن نية المقام فان لم يكن قد صلي  
تماما او لم ياهو في حكم الصلوة تماما في صوم واجب او نافذة مقصود  
او غير ذلك عادلا القصر بخروج رجوعه عن نية الاقامة ولنم لم يخرج من المقام  
الذي نوى في الاقامة بل لو اقام فيه بعد ذلك شهر امتردد في القصر  
ولنم كان رجوعه عن نية الاقامة بعد ان صلي تماما او حكمه بقصره التمام لان  
يخرج من المحل الذي نوى في الاقامة لا مسافة جديدة سواء كان في  
قبل المقام ام لا فبنيته جليلة ما ذكره في هذه المسألة واستندوا في هذا  
لروايات عن ائمة الهدى صلوات الله عليهم سيما بعضها لا حاجة لنا الان  
لما ذكرنا ثم لم يرد ذلك اطلقوا القول في مسئلة اخرى مشهورة وهي انه لو خرج  
ما والمقام عشرة ايام دون المسافة فان كان عازما على العود لا المحل الذي  
خرج فيه يحكم في العشرة ويكفي اقامة عشرة مستأنفة اتم ذهابها لا يقصر  
الذي يردون المسافة وفي المحل المقصود وايضا لا موضع الاقامة ولنم  
خرج على العود في دون اقامة عشرة مستأنفة بل اما لا كمال العشرة الا  
اولا فانه يقصر ذهابا وايضا على قول الشيخ والعلامة رحمه الله او آيا  
لا غير الشريد والشيخ على جملة رحمه الله ولنم خرج على ذمة موضع الاقامة

تا



الفترة في عود اليه بالكلية فانه يقصر بحد فروع كل واحد بمجاورة حد  
 محل الاقافة وهو موضع سلع اذ انه وروية جداره ولو تقديره على قول  
 او بحد بحد كما قول آخر لا اخر ما فصلوه في هذه المسئلة واستقف عليه  
 انشاء الله في هذه جملة ما قرره في هذه المسئلة ولم يفرقوا في اطلاق كلمة الم  
 فيها بين كون الخرج المذكور بعد الصلوة تاما في محل الاقافة او قبله ولا بين الخرج  
 قبل اكمال الفترة او بعده بل عبروا بعبارة متقاربة تشمل جميع هذه الموارد  
 وجميع عباراتهم التقييد بكون الخرج في المادون المسافة وانما اذا اطلت  
 اثنين السلتين وجدت بينهما مخالفا في عدة مواضع وتحقيق الجمع بينها  
 يحتاج لا فضل في وضع جملة تقييد فان خرج المسافة المادون المسافة  
 بعد نية اقامة الفترة ان كان بعد الصلوة تاما فمقتضى ما تقر في المسئلة  
 الاولى البقاء على التمام سواء في ذلك المادون المسافة او المادون المسافة  
 كون كروية المادون المسافة وان كان قبل الصلوة تاما فمقتضى ما قبل  
 تقصيرها بالتقصير بحد الرجوع عن نية الاقافة سواء تجاوز حد ووضع الاقافة  
 ام لا بل ولو لم يشرع في السفر فانه يرجع لا التقصير ولن يقيم بالبلد شهرا  
 كما مر وما زيد الاشكال في ذلك تحريم كل الخلاف في القسمين المذكورين  
 في المسئلة الثانية فحق تقدم البحث عنها لتوضيح الاشكال قبل التدرج في  
 تحقيق اكمال القول في ان المسئلة لن يخرج ما ذكره في المقام بالبلد منه  
 ناويا مغارقة وعدم العود اليه واي الى ان خرج على الوجه المذكور في  
 في كلامهم لا مادون المسافة وقد اختلف الامم في حكمه فذهب بعضهم

ما

وحيث

كذلك موطن

ويزيد

اختلفت

الفرق

نحو

ما ليس فيه اذانه ولا يرى جداره

بالعود

في  
منافق القاعدة

انه يعود الى التقصير بالشرع في التبر لانه ابتداء السفر وهو وجه التقصير بالما  
 الدليل انما ان هو حد وبلد المسافر وروية بان جميع اقطار البلد سواء في  
 وجوه التمام والحدود من جهة البلد وبان ما يرمى فيه الاقافة المذكورة  
 يصير حكم البلد بعد الصلوة وخرج ثم توقف التقصير بالرجوع عنها على مسافة  
 جديدة وذهب آخرون لانه انما يعود الى التقصير بمجاورة الحد وروية  
 ما يسمع فيه اذانه او يرى جداره لما تقدم في صيرورة البلد في حكمه بغير  
 نية المقام فلا يخرج عن حكم التمام الا بمجاورة وهذا هو الواضح في القول  
 وفي الاستدلال من الجانبين بحيث وفي الحكم بهذا الشكل لان ما ذكره في  
 عشرة لم يكن قد فصل تاما في البلد فلو وجه القول في حال جود التقصير  
 بمجرد تقصير نية المقام لا بالخبر ولنه كان بعد التمام فقد تقررت انة لا يعود  
 الى التقصير لا بقصد مسافة جديدة والمفروض ان كروية المادون المسافة  
 فلا يخرج اطلاق القول بخوده لا التقصير سواء تجاوز الحد ودام شرع في  
 التبر فانه يسيل في المسافة لما كان غربا وانما لم يبق بالقيم سببية  
 الاقافة فمقتضى لها وخرج عن المسئلة المحلوسا وانه بالبلد بعد التمام  
 او بموجب العود حكم السفر اليه او نقول اننا باعتبار غربته وسفوحه عائد  
 لبلده في الجملة فيضم الرجوع الى ما في السفر فيصير ازيد من مسافة قلنا هذا  
 كلمة نية القاعدة المتقدمة وهو توقف الحكم بالعود على قصد المسافة فان  
 هذا التوقف ليقط فرض كون مسافة بلدا الاقافة قد يكون لا مادون المسافة  
 ثم يمنع ثبوت الحكم بالعود حكم السفر فان القطع عنه نية المقام بصلوة التمام



صيرا تقدم في حكم المعلوم فلا بد من ثبوت سفر جديد ليتحقق منه الحكم بالانقضاء  
 والتقدير عند ما انقضى الرجوع لا ما انقضى بسبب غيره وجه اخر لان  
 كل واحد من الذباب والاياب في السفر حكمه مستقلا لا يفرق احد هاتين  
 الاخر من المعلوم لزم الهاتين وطالب التيقن والعاصي به. وكونه لو كان  
 لهم في اثبات المسافة قصد صحيح للمادة ان المسافة لا يكون لهم القصر قبل الرجوع  
 ولزم ان كان الرجوع وحده مسافة ففصل عن انضمام المقصود ما هو دونها في  
 انما يقصرون في الرجوع لا غير والذات في ذلك كله لزم في الخارج بعد ثبوت  
 المقام لما روي المسافة لا يقصر حتى يقصد مسافة ولو بالرجوع نحو بلده  
 ليستلزم قصد مسافة وايضا فان الاصحاح فيهم التيقن من حوايل قاصد  
 المسافة لولوى في ابتداء سفره الاقامة في اثباتها في بلد ونحوه عشرة ايام  
 بحيث لا يسهل تغيير موضع الاقامة لانه سفر مسافة لا يقصر في الذباب  
 ولو كان كما ذكره في المسئلة لزم القصر بخلافه موضع الاقامة في اثبات  
 المسافة بعين اذ كان قبيل في الخروج ولزم ان يفرض في المادون  
 المسافة لكونه في قوة الخروج اليها لان المسافر المذكور اما لزم في الذباب  
 والتمادي في السفر على موضع المفروض كونه للمادون المسافة او يرد الرجوع  
 للمادون لزمه وعلى التقديرين في كل مسافة قلنا نمنع الحكم في  
 قصد مسافة بذلك مع كون المفروض خروج المادون المسافة فانه يجوز  
 لزم لا يكتفى عند احد الامر من التيقن في ذلك للموضع الذي هو دون  
 المسافة مع ترويه فيما يفعله بعد ذلك ايقيم فيه او في غيره او يشرع

بما نزل

بذلك

بعد ذلك او يرجع للمادون وهذا المرجع يتحقق للعقله بان يوقفوا احد  
 الامور على الوصول للموضع المذكور بسبب استعلاهم فيه ونحوه فخرج  
 الخروج للمادون المسافة اتم من قصد السفر والرجوع المستلزم لقصد المسافة  
 وعلى تقدير قصد الرجوع للمادون بعد الوصول لا ذلك المحل لا يقع الحكم بالانقضاء  
 الا في العود ليتحقق قصد مسافة فان قبيل لما لم يكن في منه العود للمادون  
 الاقامة على غيره المفاصلة في غير عود كان سفره الذي انشأه بعد مفارقة  
 محل الاقامة بمنزلة ذهاب واحد او عود باعتبار اتصاله وعدم رجوعه على  
 الطريق الاول فيعود الى القصر قلنا في الايض فاسد فان المعروف  
 كما سيأتي ان كل واحد من الذباب والاياب حكمه مستقلا والمراد بالذباب  
 مجموع المسافة التي بين بلد المسافر ونهاية مقصده واما العود على الطريق  
 الاول وعدمه فلا دخل في تحقق الذباب والعود ولو كان عدم العود  
 الطريق الاول موجبا للاحكام الطريق لزم من كونه قاصدا نصف مسافة  
 مع نية العود على غير الطريق الاول يخرج مقصرا مع عدم العود ليوهم وهو باطل  
 اجماعا وايضا لا يلزم من فرض الرجوع من بلد الاقامة وعدم العود اليها عدم  
 الرجوع بمجموع الطريق الترخي في هاتين اوضاع من العود اليه مع عدم  
 بلد الاقامة فلا بد من الاحتياج للتقدير وقد اخفى بعض الاصحاب  
 بهذا القسم افرق قسمين اولى مع عدم العود اليه بالورد والى ما  
 الوجه المذكور في العود وعدمه وما لو دخل عن قصد في المفاصلة او  
 العود بنية اقامة عشرة ايام معها والاشكال حاصل في اجمع فان

السفر

الاول لان

الاول

الاول

الاول



والذاهل غير قاصد لما فيه الشرط العود بالقصر كما افقتة المستلزام  
 فلا يتحقق الحكم بالقصر لعدم التقصير في التمسك بقصد سابق وهو خارج عن محل  
 القرض او يتحقق الترفع في العود لا البلد والقرض اعم منه وخرافتها  
 ان يعزى على العود لا موضع الاقامة مع عدم اقامة عشرة اخرى سواء اكل  
 الاول ام اقام بعضها ام تركها على الاقامة لا غير وقد اختلف الاصحاب  
 فيه على قولين احدهما وهو انما يتحقق في طه والعلية وهما خارج  
 لا التقصير في ذنابه ويستمر عليه في مقصده وعوده محقق على ذلك بانه  
 قد نقص بقائه يخرج من محل الاقامة وليس في نية اقامة اخرى فيعود اليه حكم السفر  
 وعبارة المبسوط في الاستدلال انه نقص مقامه بسفره وبين بلده بقصر  
 في مثله وهذا الاستدلال كما ترى يقتضي ضم الرجوع لا ما بقصره الذي قد نقص  
 حمله في الكلام فيه وذهب جماعة من المتأخرين منهم الشهيد والشيخ على  
 لا وجوب التمام على الذناب والمقصد والقصر في العود واجتبروا الحكم  
 الاول وهو وجوب التمام قبل الرجوع بانه انما يخرج عن حكم الاقامة بقصد  
 المسافة وهو مستغنى في الذناب وعلى الثاني بوجود قصد المسافة  
 حيث انه قاصد للبلدة في الجملة اما الآن او بعد سفر آخر والبلد  
 كان مقيما فيه قد سافر عنه بالنية اليه حين بلوغ محل الرجوع فان قيل  
 هذا آت في الذناب ايضا لزال حكم الاقامة ببلوغ حد الرجوع وكفى  
 عزيم المسافة على الوجه السابق كما اشار اليه الشيخ وشرحه في كتابه  
 بينهم لانه الذناب كما سافر داخل العود فلا يكمل احدهما بالآخر الا في قصد

اربع فراسخ حاز ما على العود في يومه اوليته وانما اخرجت هذه بكلمة النفس  
 لولا ذلك لكان المرد في ثلثة فراسخ ثلث مرات او في اثنين اربع مرات  
 بحيث لا يبلغ حد البلد حال عود بلده القصر وهو يبطل لكان نحو ذلك  
 يلزم التقصير بعد المنزل الذي يبلغ ما قصد سيره مع عود لا بلده لا في الرجوع  
 وهو يبطل اتفاقا وانما يلزم التقصير بعد عزم العود وبلوغ المسافة اما قبله فلا  
 ولو زاد على المسافة انما قابل اليه التقصير بقصد العود ليوم اوليته  
 فيمقتضي اربعة فراسخ من غير ان يبطل بل يكفي ان يكون اذ لو اعتبر تكميل الذناب بالعود  
 عزم المسافة فيمقتضي الرجوع من فقه وهو معلوم البطلان هذا اقصر ما قد ورد  
 في الاحتجاج على هذا المطلق وفي البحث مع جوده ورجحانه عما ذكر  
 في القول الاول لا يصح على اطلاقه فان المحل الذي اخرج في الاقامة قد يكون غير اس  
 المقصد وقد يكون دون عزم التقديرين فالمقصد الذي خرج اليه بعدية  
 الاقامة وهو دون المسافة قد يكون لا جهة بلده الذي يريد الرجوع اليه نفس  
 طريقه وقد يكون مخالفا له في الجهة وما ذكره من تحقق الرجوع بمسافة المقصد  
 الذي خرج اليه بعد الاقامة لا يتم في جميع هذه الموارد فان المقصد لو كان  
 بعض الطريق التي تسلكها في بلده بحيث يكون انحرافه اليه بعدية الاقامة بصورة  
 الرجوع لا البلد ووجود بصورة الذناب كيف يعرف كنه الرجوع من محل هذا  
 شأنه رجوعا لا بلدا فهو على طرف التقصير للرجوع وشك في الوجود المقصد  
 الذي خرج اليه على طريق بلده ولكنه يقر اليه بالخرج لا المقصد ومعظم  
 بلده بالرجوع اليه ففقد هذه الموارد لا يتم ما ذكره ولا يتوجه ما حكموا به



بالأخذ الرجوع لا موضع الاقامة على اللزوم من المسئلة الاولى التي صدرت بانك  
 الراس له بقاؤه على التمام في هذه الموارد زنا باقامة في المقصد وعودا  
 لا محل المقام وفي المقام فيه وان قصر العشرة حتى يتحقق قصد المساقاة ولو  
 بتوجهه نحو بلده بالسفر لعدم تحقق قصد المساقاة بدون ذلك وشأن القول  
 فيما لو كان محل الاقامة في اثناء المساقاة في اثناء طريق المقصد الاول وان كان  
 بعد بلوغ المساقاة وكان كزوجه في محل الاقامة لا جهة خالف جهة بلده بحيث تحقق  
 صورة الرجوع بالعود منه في محل الاقامة وان كان ذلك مقابل جهة بلده فانه  
 المسافر ما دام عازما على الزيادة في السفر في محل الاقامة والبعيد في البلد لا تحقق  
 منه الرجوع ولم تحصل صورة التوجه نحو البلد فان ذلك ليس رجوعا لثمة ولا فاقا  
 ولو وقع خلاف ذلك لزم في الخوف طريق المساقاة في اثناء السفر بحيث يورث في حال  
 في الرجوع الى بلده عما كانت في حاله سابقا تحقق الرجوع وان لم يكن التمام لانه كان  
 ذلك قبل بلوغ المساقاة وكذا لو رجع الى بعض الطريق لاخذ ثمنه وان كان  
 الرجوع لا مكان قد اقام في العشرة ونحو ذلك مما يقطع فيه يكون ليس رجوعا  
 ولم يكن كالتسليم لجهة البلد فلم يترك لزم الرجوع لا يتحقق الا بالوصول الى المقصد  
 ثم ان خرج من نحو البلد قاصدا الى الرجوع عن السفر قبل الانتهاء الى المقصد  
 او الشروع في العود لا يخرج من كونه نحو البلد في ذلك وان كان بصورة الرجوع  
 تنبى عن ذلك لانه المسافر لو كان طريق مقصده مستديرا بحيث  
 لا يصل الى الابعد القرب الى بلده بعد انتهائها بالبعيد عنه فان ذلك في المساقاة  
 التزيم بالبلد ومقصده وان زاد عن نصف المسافة بكثير ورجوعه من حين

انفصال

انفصال عن موضع المقصد الى البلد ولان ذلك هو المتعارف ولو فرض  
 المقاصد كان منتهى الداء آخره ان لم يتحقق الرجوع عفا قبل الاخر فيكون  
 هو الثاني وكذا في هذا كالمقرب من سلة البلد في الطريقين فانهم قد كانوا  
 فيها يكون الداء الى بلده في سلة العود ولو كان طريق العود خاصة يبلغ المسافة  
 قصر في خاصة ولو انعكس الفرض قصر فيها ومسئلة الاستدانة فوجدت  
 فريسات هذه وهذه سلة الخبز التي اليها وحسن التنبه عليها فوجدت الفرض  
 كلها خارجة عن القولين في مخالفة حكم ما ذكره في حقه لما اطلقوه وانما يتوجه  
 ما ذكره في القول الثاني لانه لو كان محل الاقامة في غاية مقصده او قربا منها  
 بحيث لا يخرج عن وضعها او يكون فروع بعدية الاقامة منه لا مخالفة  
 جهة البلد ويبعد بالسير اليه عنها ولم يكن عليه المقابلة للتحقق في العود  
 مقصده الثاني الذي هو دون المسافة العود الى بلده في الجملة لانتهائها  
 غرضه في الرجوع الموجب لقطع المسافة في جانب البعد وان يقرب من بلده  
 استدراكا بالندرج في طريق الرجوع ولو باقامة عشرة ايام في هذه جهة  
 غير الاشكال الواردة على المسئلة الثانية اذا اخذت مطلقا كما هو  
 المفهوم والمعمول عليه بين الناس بحيث لو ادخل الانسان غنقه في رتبة  
 التقليد القرب لم يترك ذلك لمخالفة المسئلة الاولى في هذه الموارد  
 فخرج القيل للاحد اذ لو كان الاخر بعيدا عن مقاصد السجادة ورواها  
 بقواعد الشريعة المطهرة فان قيل اكثر هذه الاشكالات انما تنبى على  
 القول بان المصلحة اما بعدية الاقامة انما يعود الى القصر بالسفر الى المسئلة



وهذه دعوى التي عليها البرهان كيف ومجاهاهم والآلة اطلاقها على العود  
 القصر يخرج ولا يحتاج لانقلها فان مراجعتها في ذلك سهلة ولكن رواية  
 ابو داود الترمذي مستند الحكم يدل بظاهره عليه فانه قال فيها بعد ان ذكر  
 اقامة العشرة في المدينة فصلت فيها صلوة فرضية واحدة تمام فليس  
 لمن يقصر حتى يخرج منها وجب فلا يتوجه الاشكال بان فرض الخروج لا مادون  
 المسافة يقصر التمام ولم يلزم ان يبعد العود اقامة عشرة مستأنفة وكذا  
 نظائره من الانظار المتقدمة ويؤيد ارادة هذا المخبر الشيخ والعلامة  
 في ذلك ايضا لمن اقام العشرة المستأنفة بعد العود فيكون منهم  
 في ذلك مبنيا على ما ذكرناه من عدم اشتراط الخروج للمسافة بعد الصلوة في العود  
 الى القصر قلنا هذا الاحتمال وهو لا كفافة العود الى القصر بخروج  
 الخروج ولم يلزم الحكم للمسافة لا يصح على القولين اما عند القائلين بان  
 الحكم بالقصر بالعود في الخروج لا مادون المسافة بعدية العشرة كما ينبغي  
 انه وفيه جوفاً لم يقصر بهم في التحليل والفتوى باشتراط المسافة اما التحليل  
 فقد تقدمت الاشارة اليه بقولهم في الاستدلال بان المسافة انما يخرج من حكم  
 الاقامة بقصد المسافة ومنه في الآيات اما الفتوى فقد قال الشافعي  
 في الدرر في خروج بعد عزم الاقامة وقد بينا انما اشتراط مسافة افر وقال  
 في البيان بعد ذكر نية المقام عشرة والرد على من اذا اتم صلوة واخرج  
 بعد اعتبرت المسافة في ذلك الذكر بعد قطع السفر لعزم اقامة العشرة  
 ثم ان كان نية المقام على ما دون المسافة اشتراط مسافة جديدة في خروج

بها

منه وان كان على مسافة فذلك غير ان يتبين لنا بالرجوع في القصر انتهى وانما  
 القائلون بالعود الى القصر في الخروج كالشيخ والفاضل فانهم وان اطلقوا على  
 القصر على الخروج لكنهم قد حرموا في مسائل متعددة يكون ما يقصر مسافة القصر  
 لا يقصر الى العود ولا يقصر في الاقامة مسافة وما حرموا فيه ذلك قولهم انه  
 لو نوى في ابتداء السفر اقامة عشرة في اثنائه اعتبر من موضع خروجه لا موضع نوى  
 فيه الاقامة فان كان يبلغ المسافة قصره فوجه لا موضع الاقامة والظاهر  
 يعتبر ما بعد موضع الاقامة وفاقية السفر فان كان يبلغ المسافة قصره والظاهر  
 وهذا حكم قد خرج به الفاضل في كتب الشيخ انه فلا فائدة في نقله وكذلك انقلوا  
 جميعا على الخبر لم يرتبط بقصد المسافة كطالب الباقي لا يقصر في ذلك وليس  
 تدارك السفر ومن اقاربه ما لو بلغ المسافة في ذلك ثم عزم بعد ذلك على العود  
 لا مادون المسافة ثم العود فاقامة لا يقصر الا في الرجوع لا غير وبالحكمة فخرج  
 القصد اعتبار المسافة في ذلك بشرط قصد المسافة في العود الى القصر لا في المسافة  
 المبحوث عنها في كلامهم حكيم ان ما نوى في الاقامة في حكمه للمسافة فكما ينقطع  
 سفره بالوصول الى البلد كذلك ما نوى في الاقامة وكذلك لو نوى الاقامة في بلد قبل  
 الشروع في السفر اعتبر المسافة بين مدينتيه كالمدينة لا غير ذلك الحكم  
 وكما يتوقف القصر على خروج من البلد على المسافة فكذلك ما هو في حكمه خرج من هذه  
 المسافة ما لو خرج عن النية قبل الصلوة اما اقامته في مكانه بالنقل عليه في غير  
 الباقية ويدل عليه خبره في الاعتبار لا السفر لما انقطع حكمه بنية الاقامة في الصلوة  
 تمام ما صار كان المأخر لم يلزم فلا بد في العود الى الرجوع شرطا للترتيب في القصر

رجع



المسافة وكل من رآه على أطراف قصد المسافة ليعلم لاداءه منا والكثرة مخرج في  
 الذلة لا غير ومن ثم يشنون منها الرجوع ليقولوا كما علم على علم في رواية  
 علي بن فضال عن فضال بن عبيدة في الصلاة في بيوتهم او بيوت اهل بيوتهم او بيوت  
 بنيوتهم ايضا الاصل وهو حكم بالناس في بيوتهم فربما يخرج من احد بيوتهم الى بيوتهم  
 انما يثبت الدفاعة وبطلان حكم القصر فيجب استصحاب الحكم بالناس في البيوت في كل حال  
 وهو سقوط المسافة وهذا المفسر احد المعاد لا بد للاصل كما حققه الاصول  
 والشاذ القاعدة المستمرة وبما يثبت الاصل في الصلاة التمام والقصر طار  
 قال الله تعالى واذا صليتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من  
 الصلاة فيجب العمل بهذا الاصل وانما الصلاة في الارض يثبت القصر القرب  
 في الارض للمسافة الذي هو محل الوفاق وفي تضعيف حكمهم في المسألة الثانية  
 بالعود لا القصر بخروج من ثمانية عشرة ميلا وانما لم يعرف على اقامة  
 مستأنفة ليعود ثم لو فرض انهم قالوا في المسألة الاولى بعد اشتراط  
 لا المسافة ورد عليهم ما تقدم في حكمهم باشتراطها في نظائرها المسألة  
 ثم يطالبون بالدليل على القصر فانه خلاف الاصل مع انك قد عرفت  
 لو سلم ذلك كله لم يزل الاشكال عن المسألة التي نحن بصدد البحث عنها و  
 تناقض الاحكام بين المسلمين ولنفذ الى بعض ما تقدم من الاشكال ايات  
 الرواية فاطلاق الحكم في تخليق القصر على الخروج فيها صحيح فان ابا ولاد كوفي  
 ومالك كان في الاقامة بالمدينة فخرج منها الى بلدته ليجب القصر ولو سلم  
 كونه مخرج منها اعم من مخرجها لبلده لكانت حملها على ارادة مخرجها لا المسافة

التردد

في  
برق

الذي

الذي هو مستحق القصر فانه عليها على اطلاقها يتوقف في موارد لا يتم حكمهم  
 ايضاً وكذا يحل عليه ما اطلق في كلام الاصحاب على انهم قالوا في القصر في  
 باشرط المسافة على حكم القصر في بعض عباراته على الخروج من غير تفصيل قال  
 بعض الفاضل في هذا الحكم ولا شك ان مبنيان على المسافة لا يثبت على الايات  
 مطلقاً وذلك موضع النظر وانما يستقيم عدم القصر فيما اذا كان لاحدهما  
 تأثير في تحصيل الاخر باعتبار حصول المسافة منه ولو لم يكن كذلك لزم الحكم بكون  
 المسافر الذي قطع المسافة البعيدة ويكثر قطع بعض المسافة لاجل مصلحة  
 تمام حال الذلة في هذا البعض مع انه يصح في حال الذلة في بعض  
 انه سافر وليس في المواضع التي يركب عليها التمام فيها بانفس الفتور في القصر  
 لعدم قوله تعالى واذا صليتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة  
 وقوله بعد الله في الصلاة في السفر ركعتان في وجه خلاير والتقصير  
 بان تقدم حكم المتردد في ثلث فرائح ثلث مرات وهذا الثاني الذي  
 يجمع في عودته وبقيته في مسافة التي اقرب انك اذا تددت ما  
 اسلفناه من الكلام ظهر عليك جواب ما ورد في هذا المقام فان الحكم بعدم  
 قصر الذلة على الايام سواء توقف تحقيق المسافة على الضم ام لا قدر زمانه  
 ونقلناه من كلام ائمتنا على خصوص ذلك من جهة مسئلة في المنازل اذا  
 كان مجموع مسافات متعددة فانه يعتبر ما بين كل منزلين وبينه وبين  
 ما بين اول المنازل وغاية السفر ولا يفهم من العود مع ان مفرد منهم فيه  
 كون العود ازيد من المسافة وشك في اقامة ابتداء في انهاء المسافة ولو كان

مكسبة

في  
اول



كذلك هذا القائل لما انقرض اعتبار ما بين آخر المنازل ونهاية المقصد  
 وفخالف في مسئلتنا كما قلناه من وفاق حكم مسئلة ذي المنازل وكذا  
 ثم نقول كون كل واحد من هذه الدياب له حكم خاص لا يجمع عليه في الجملة  
 ثابت اعتبارها في القصر وعدم قطعها فمقتضى هذا الامر ان يجمع عليه بعض ما ورد  
 لا وجه لخصوص ما قد علمنا عنهم من مقتضى المساواة بين القصرين في  
 مخالفة حكم الله في العود واما الاستدلال على ذلك بالادلة والحق فنقول  
 لنحكم وان كان مختلفا على ظن القصر لكنه مخصوص بمقتضى المسافة في الدلالة  
 لا غاية المقصد اجماعا ولا اثر لضم الرجوع في تحقق المسافة فيما عدا المنصوص  
 فالكلام في قوة هذا الاستدلال ولا كان الا تمام بعدية اقامة العشرة بقطع  
 التفرات التي يوجب عدم العود لا القصر لا المقصد المسافة وجب ان يكون  
 هنا وكانت الفتور والدلالة مستطابقتين على ذلك في صورة التراجع فيجب  
 المصير اليه في بعض احوال المسئلة متضافا لا بالاختلاف من الاصل  
 المحقق للبقاء على التمام الذي قد اتفق عليه بالتمام بعدية الاقامة لان كمال  
 المنزل شرعا هو قصد المسافة وفيها ظهر الفرق بين ناقص المسافة والتمام  
 في هذه المسئلة بين ما يتكرر في قطع بعض المسئلة والتمام المسافة والمقصود  
 المسافة وشرع في التفرجيت بما وزعه ودخله صار حكمه القصر ما دام مسافرا  
 لا للمضي الى الامور الموجبة لقطع السفر فاقامة وغيره ففرقة في تروده  
 المذكور القصر لعدم الرجوع للتمام بل لواقام اياما مستعدة ففرض القصر  
 فضلا عن التردد على جهة المسافر وهذا بخلاف مسئلة ما يجب بعد

لهم

بل هو من القصد لان هذا قد صار فرضه التمام وانقطع سفره فيحتاج الى  
 مسافة جديدة ولم يحصل العبد فيبقى على التمام فقد ظهر بذلك ان قوله ان  
 وليس هذا هو الواضع الترخيب فيها الا تمام بالفتور والفتور موضع النظر  
 بل يقال ان الواضع الترخيب فيها الا تمام بالنقص والفتور لعدم تحقق  
 القصر الذي هو قصد المسافة في الدلالة كما هو المعروف في كل سفر في التمام  
 لان مقتضى قصد المسافة ولو بالرجوع لا والى حكم التفرات التي في غير ذلك في عموم  
 النصوص الكثيرة الدالة على شرطه قصد المسافة في الدلالة خاصة وما  
 ذكره الاصحاب في انقطاع حكم كل واحد من هذه الدياب عن الاقرب وان  
 لم يتكلم احد بها الا في مسئلة البلد في الطريقين اللتين احدهما مسافة  
 والاخر غير مسافة فانهم حكموا فيها بأنه لو قصدوا لا البعدي قطعطلقا  
 لتحقيق قصد المسافة في الدلالة فيبقى على القصر لا لتحقيق الرجوع وهو احد  
 الامور المشهورة التراجع في الوصول الى البلد فيقصر في العود وان كان  
 بعد المسافة وان ملك الاقرب ولا يفر على التمام فيها وفي البلد فيقصر  
 في الرجوع على الابعد خاصة ولا يفر احد بها الا الاخر وذا كله واضح وقد  
 اتفق كل جملة من ما بين المسلمين في الاختلاف وما شتمت عليه  
 الاحكام المتعارضة على تقدير اخذها بملكتين ولم اظهر الا ان  
 لاحد من الاصحاب كلام في مصنف ولا تعليق فيقصر التمسك في ذلك ولا  
 الاشارة الى ما يوجب الجارح شتمها بل كانا مستلقتان بالوصول  
 معدودتان في مسائل السفر في مسائل الاصول نعم وقفت لبعض المتأخرين

وانه



على تبيينه عند وقوفه على قولهم انه لو خرج ناول الاقامة لا ماردون المسافة فافترقا  
 على العود من دون الاقامة المتجددة او على المفارقة فانه يعودون الى القصر على اختلاف  
 في ابتداءه وحاصله انما في قولهم ان ناول المقام عشر الايام اصلها تمام العود الى  
 القصر لا يخرج من المسافة ثم اجاب عن الساقف بحمل المسئلة المعترض  
 عليها بالخروج من موضع الاقامة لا ماردون المسافة قبل الصلوة تمام المقيم  
 القولان وانه محتمل فاسد قد عرفت فسادهما تقدم فان يخرج من قبل الصلوة  
 تاما لا يتوقف رجوعه الى القصر على الخروج ولا يحرف فيه بملء بالعود الى القصر  
 بما قد حدد البلد ويخرجها بعد ان والاذان او يخرج من المفارقة فان الرجوع  
 عن النية قبل الصلوة يوجب العود الى القصر وان لم يخرج من قبل ان يقر في البلد  
 كما هو وايضا لا يقيم عن هذا الناول قول الشهيد ربه ومنه انه يعود الى القصر  
 في بعض قسم المسئلة بالرجوع من المقصد الذي جرد من المسافة لا بالذهاب فان  
 ذلك كله لا يتم الا مع كونه بعد الصلوة تاما وبالحمل فلا بد من فرض المسئلة بجميع  
 اقسامها كونه كونه بعد الصلوة تاما او ما في حكمها وان اطلقه الاصحاب  
 وبقية الكلام بعد ذلك في المسئلة ونحوه ان نخرج في تحقيق ما فصلنا في  
 المسئلتين ونحرم ما يوجب الاقامة عليه اقسامها وان قد في الكلام في بيان  
 اصل المسئلتين لتفسير النافذ فيها على بصيرة اذا وجد في احداهما تقييد بالطلاق  
 او تخصيصا العام فان اصلها ليسا اذ بين في القوة من كمال الوقف  
 في جميع احدهما على الاخر فنقول اما المسئلة الاولى فقد ذكرنا ان  
 في كتبهم مختصرة والطولة وانفقوا على العمل بضمونها وستند في التوقيف

انها

انها

موضع

ما رواه الشيخ في كتابه باساده لا بد ولا انحطاط بالبول لشدة بعد العظيمة  
 قال قلت للشيخ عليه السلام ان كنت نويت حين دخلت المدينة ان اقيم بها  
 عشرة ايام فانتم الصلوة ثم بدلت العود بعد ان اقيم بها فافترقا ثم اقم القصر  
 ان كنت دخلت المدينة فصليت بها صلوة فليصية واحدة بهما فليس لك  
 ان تقصر حتى يخرج منها وان كنت حين دخلتها على نيتك التمام فلم تقصر فيها  
 صلوة فليصية واحدة على التمام حتى بدلت النية لا تقصر فان في ذلك الى اخبار  
 ان شئت فانوا المقام عشرة ايام وان لم تنو القصر ما بنيت وبين شهر فاذا  
 مضت شهر فاقم الصلوة فبعض الرواية قد روت على ان الرجوع قبل الصلوة  
 موجب للعود الى القصر وان بقى في البلد شهر او ان كان الرجوع بعد الصلوة لم  
 تؤثر نية الرجوع في العود الى القصر وتجرى التمام للمخرج والمرد الى المسئلة  
 كما هو وكما يدعي عليه حال السائل والبلد وفيه الرواية والفتوى شاملة لما لو  
 في نية بعد الخروج مفارقة تلك البلاد ادا والعود اليه في مفارقة العشرة او  
 مع الشك في العود او في الاقامة او غير ذلك من محتملات الحال قد تغير في  
 الاصول التي تركت الاختصاص في محتملات السؤال الباحث عن حكاية الحال في القصر  
 عموم الحكم بحكم القضاء والاطلاق فان اشترط في الخروج قصد المسافة  
 لم يرد ذلك البقاء على التمام الى التقيد في سواها عزم على العود الى موضع الاقامة  
 وتجدد له ام لا وان لم يشترط المسافة لم يرد العود الى القصر بالخروج سواها عزم  
 العود اليه ام لا نعم يخرج من ذلك على الوجهين ما لو عزم على العود وادانته  
 عشرة مستأنفة فانه يتم مطلقا الخروج من بلده فبعضه في التمام لا ماردون المسافة

تمام

المقام

الخروج قبل

الخروج قبل



ثم قوله لا ما يجب فيه التام سبق فيه اقامة العشرة في ظل وجه القصر فغير  
 على احتمال التلخيص في الذهاب والاياب شرط قصور شهر من بعد  
 نية الاقامة عن نصف مسافة حذر اخر اجتماع مسافة في الذهاب والعود  
 الا انه في احوال فاسد لا اعتبار به واما المسئلة الثانية فلم يرد  
 عليها نصا على ان يكون ولا ادعاء في حق الاصل الذي تعرض اليه  
 مستند المسائل وانما ذكر اصلها في خط في فرض مخصوص بحسب سبيل الترخيع  
 على المسئلة الا وكما هو عادة في الكتاب كما اشار اليه في خطبته انه يفرغ  
 على المنصوص لكثير المسائل التي هي لغيره في ابطال لنا القياس  
 لا يوجب قلة فروعنا ونزارة فقهاء برعهم كما بينه في اول الكتاب قال في  
 ما في القطة اذا خرج حاجا لا مكة ومكة وبينها مسافة يقصر فيها القبلية  
 ونحوه في غيرهما عشرة اقصر في الطريق فاذا وصل اليها اتم وان خرج في مكة  
 يريد قضاء مكة لا يريد مقام عشرة ايام ارجع اليها كان له القصر لانه  
 نقص تقارب يومه وبين مكة يقصر في مكة وان كان يريد اذ اقصر في  
 مقام عشرة ايام مكة اتم بمنزعه ومكة خرج من مكة مسافة يقصر في  
 عبارة وهو على ما يظهر اول اذ ذكره الامام في هذه المسئلة لما بيناه  
 في عدم نص خاص عليها وعدم سبيل التلخيص على المنصوص في خطبته  
 لم يذكر في الآية ولا في غير ذلك من اصول التبع لم يرد على ذلك ولم  
 عمدة العبارة في غير تخصيص مكة شرعا استلزاما وخالف بعضهم في انهم يقصر  
 في الذهاب على عشرة على تقدير عدم غرض الاقامة في العود كما تقدم فيهم

للاهم  
 الشيخ

في

في مختصره ونحو المسئلة ما حكاه سابقا في الذكر ذكر في مسودة الشيخ  
 بلفظ المبطل المذكورناه وذكر اجتماع المسافرين له ذلك ولم يخرج فيها  
 شيئا ولا تعرض للحكم بغير ولا ثبات وفيه دلالة على الترخيع والاياب  
 عدم النص في المسئلة لانه لا يفي في المسئلة في الترخيع مع امكانه وانما اذا  
 تأملت ما ذكره الشيخ في وجده سليما عن كثر ما اوردناه على عبارة المسافرين  
 فان مقتضاه بعد موضع الاقامة زانه على المسافة التي بين مكة وموضع  
 الاقامة وفقا له في اجرة فيسقط الايراد ان يخرج قد يكون نحو البلد  
 والرجوع لا موضع الاقامة يكون بصورة الذهاب من البلد ولا يتم قولهم  
 انه يقصر في الرجوع مطلقا وكذا يقطع ما ورد في غير الرجوع لا بلد الاقامة  
 قد يكون نية الرجوع وان كان لا حجة له في ذلك فان عرفة لا يتعلق بها الرجوع  
 الغريب في غير النكت في غير سفر فاذا اعاد منها لا مكة فقد حصل  
 ابتداء الرجوع لا بلده ولم يحصل في مكة اقامة اللهم الا انه لو كان طوله  
 يترجم عرفة فيفضل فينتقل الايراد الا انه ما ذكره من غير الغالب وغير ذلك  
 الايرادات نعم يفرق في حكم القصر عند خروج من مكة مع عدم نية الاقامة  
 الجدية في مكة فان قمتا الشهادة في ذلك في اختصاص القصر بالرجوع في  
 لعدم المسافة بين عرفة ومكة وانقطع ما تقدم منها نية الاقامة والصلوة  
 تمام ما زاد على الكلام على الذهاب من مكة على عبارة المسافرين لسلامة  
 مثال الشيخ في هذه الامور انما في المتقدم وحيث عرفت في المسئلة  
 الا ولا منصوصه بنفس صحيح واضح مستقر بالقبول شفق على انتم فيكم

ورجوا كذا

منه

الكتاب

معارفة

قد لا يكون

في



وكانت الثانية لميت بهذه المسألة وانما بقاها راجع ولاق استخرجها  
 بانظارهم وكل وصل منها على حسب ما شاء الله واختار فيها ما فتح الله عليه  
 خبر لزم الواحد منهم اضطرت فتواه في بعض اقسامها كما ستقف عليه كان  
 للنظر في اقسامها والبحث في تفصيلها مجال والجمع بينها وبين الاول في عقيد  
 مطلقا لانهم فلتشرع الان في اقسامها حسب ما تروى وتذكر في كل  
 واحد منها لمحض الاختار وروى ثم تذكر ما عندنا في حيز تقدم بحثه فيقول  
 اذا خرجنا من اقسام عشرة لا ما دون المسافة بعد ان صحت انما فلا يكون انما  
 يعزى على العود والاقامة عشرة افرسنا في اقسام المقام دونها او على  
 العود غير اقامة او على المفاصلة من غير عود او تزداد الاقامة وحدها  
 او في العود وبعده او يخرج زاهلا عن جميع ذلك فالصواب الاول  
 ان يعزى على العود وتجديد اقامة عشرة متانفة وقد حكم الاصحاب هنا  
 بانه يتم زاهبا وفي مقصده وعائدا ووجهه انه خرج من موضع لم فيه  
 الاقام بسبب تقدم نية الاقامة لا موضع لم فيه الاقام كونه دون المسافة  
 ثم العود لا موضع لم فيه الاقام بسبب تقدم نية الاقامة فيه بعد الرجوع اليه  
 فلا يوجب التفسير ويرد على حكم عليه بالتفسير في الخروج لو لم يوافق في  
 في العود ما لو كان الخروج لا نصف مسافة فما زاد فانه يخرج من ذلك  
 والعود لا موضع الاقامة مسافة فيلزم في المقصر هنا ولزم في غير فوار لان  
 من ههنا ان يستلزم ضم الدار الى العود وحيث كان ذلك ضعفا  
 للوجه لا اصل ثابت ما حكموا به من ان التمام والفرق بين الدار

فصل

تفصيل المسألة الثانية

النفق

المنفصل لا يعود تحقيق المسافة بخروج العود وبغيره لا يدل عليه كما قد سئل عن  
 هذا الصنف لم يرد على تفصيلهم اقامة عشرة بموضع الاقامة او لا ايهام  
 اختصاص الحكم به وليس كذلك بل لا فرق بين كون نية الاقامة في ذلك البلد  
 او غيره ما يقصر في المسافة لما قد عرفت من التعليل وكلام الشيخ سالم عن ذلك  
 لا يفرق في المسألة في مثال خاص يتفق وقوعه كثيرا فيحتاج فيكون آخره  
 منه وانما الاماكن التي ذكره على وجه الضابط فهو محل الوهم ومطوع  
 الفهم الثانية ان يعزى على العود والمقام دون عشرة متانفة  
 بل ما مع اكمال الاول او لا مع وقد تقدم له الشيخ والفاضل وحقه حكموا  
 في الدار والاباء بالقبضه المقام بالمفاصلة فيعود لا حكم السفر والقول  
 بالقبضه من ان الدار غير واضح لغرض كونه لا ما دون المسافة بل يتم فيه  
 وذهب الشهيد رحمه الله الى ان القبضه العود خاتمة وقد تقدم في توجيهه  
 لزم الرجوع يستلزم قصد المسافة في الجملة لانه كما صمد بلده ولو بعد اقامة  
 ايام وهذا يتم مع كون المحل الذي خرج اليه مقابلا لبلده او مقابلا لها  
 بحيث يكون منتهى السفر كما مثله الشيخ في معرفة وكذا فان العود من غير مقصود  
 الرجوع لا بلده اجماع في الجملة لانها غاية السفر بالنسبة لا بلده المسافر اليها  
 ولا يتم فيما لو كان الخروج من موضع المقام لا جهة بلده فان العود في موضع  
 الاقامة لا يبعد رجوعا الى البلد فلا يتم قصد المسافة من جهة كونه بل لا يلزم  
 هنا ان يقال انه يتم زاهبا قطعاً لان المفروض كون السفر لا ما دون المسافة  
 ثم نظيرة العود فان كان لا موضع الاقامة لا غير اما مع عدم عدم التجاوز

عرفه



لأن المسافة بالنسبة لاسم العود ومع الذبول عن الزيادة غير محال  
 لو مع التردد فيها وهذا فرض التمام في العود أيضا كما في المسئلة الأولى لعدم  
 تحقق قصد المسافة الذي هو شرط القصر ولم يصدق العود لا البلد بل قصد  
 منه وهو زيادة البعد عنه في العود المقصد لا موضع الإقامة وإن كان غير  
 الزيادة على موضع الإقامة بحيث يحل المسافة من مبدأ جوده لا موضع الإقامة  
 لا فخر المقصد فانه يقصر في التوجه كما ذكره لصديق قصد المسافة وإن كان  
 نية الإقامة في أمثاتها لأن الموضوع في الإقامة دون عشرة أيام يطلق  
 السفر وكذا لا يتم فيما لو كان عوده لا موضع الإقامة بغير نية العود لا البلد  
 فإن هذا العود لا يصدق عليه اسم التوجه لا البلد بحيث ليحتمل حكمه وقدر  
 تحقيقه فاقبل ما ذكرتم من التقيد وإن كان متوقفا على أن لا يجوز  
 العمل بعد العلم بقاء بل في الأصحاب على أقوالهم في هذا القسم مختصة  
 في قولين أحدهما القصر مطلقا والثاني القصر في العود مطلقا فاقبل  
 بالتام في بعض أقوالهم العود دون بعض لوجب إحداث قول رافع لما وقع  
 على الإجماع المذكور في قولين قلنا لا يتم عدم القابل بل المدعى أن  
 القابل بأكثر القابل لأجل القولين وذلك لما تقر من أنهم استلحقوا  
 قاعدة كلية هي أن كل من نوى إقامة عشرة أيام في موضع وصلى فيه تمام ثم  
 بدله في الإقامة فانه يفرغ التمام لأن يقصد مسافة جديدة وما ذكرناه  
 من أن أفراد هذه القاعدة وإن كان ظاهرهم أنها مسألة تراها مخالف  
 لما موافق في المعنى فضلا عن تفرق الأصحاب بحيث المسئلة الأولى المذكورة

ثالث  
 القولين

الثانية وتعارفها وهم جماعة من المتقدمين والمتأخرين الذين وقفوا  
 كلامهم مع قوله وقوله على كلام السابقين لكن باختلاف مقتضاتهم وذلك كما في  
 وزيادة مع أنما قد أسلفنا ما فيه من الفرق والتباين الموجب لرد ما خرج  
 اليه الثالث أن يعزم على العود لا موضع الإقامة فخر أقواله  
 وفي القول المذكوران ويرى عليه ما أوردها من حجة وجوابا وأحكم فخر  
 واحد وأعلم أن التمييز أخلف حكمه في هذا القسم قد استقر  
 الدرس في القصر في العود كما نقلناه عن سابقنا وقطع في البيان بعوده  
 القصر بالخرج كذب الشيخ والعلامة ومخارجه من أسرارهم تحيد بالاركان  
 وتقر كلامه في مسكن آخر وهو أنه قال في القسم المذكوران فيه وجوب  
 أقوالهم القصر في الذهاب وتحقق ذلك انتهى التمام بالوصول المقصد  
 الذي هو دول المسافة وذلك لوجب القصر في المقصد وإن أقام أياما  
 أو لا يمر ذلك في ما وجبته التردد في أنما على العود لا القصر  
 بالرجوع لا غير وإن حكم الإقامة في المقصد حكم الذي في عدم القصر لعدم  
 قصد المسافة بعد فيكون الأقوال على ظاهرها في المسئلة ثلثة لأن  
 في الثالث لا وجه له وأما الرابع الذي لا يكمل قبل العود على وجه الجواز  
 له لأنه تخير عليه وإن لم يكن تنبها في الكتاب فخرج المسئلة في القولين  
 الآخرين وهذا هو الظاهر من ما يعلم أن هذه مسألة اجتهادية لم  
 يتفق فيها النظار ولا خرج فيها على ما تقتضيه لوجوب الرجوع في بعض الجواز  
 الرابعة أن يعزم على مفارقة موضع الإقامة وقد اختلف الأصحاب



المترفعون بحيث هذه المسئلة في مبدأ الأخذ في التقصير بعد اتفاقهم  
 على ذلك واما ما ذهب اليه بعضهم من التقصير بمجرد خروج من البلد وان لم يجاوز  
 اكد وصدق في السفر عليه والضرب في الارض واختصاص توقعه على  
 مجاوزة موضع سماع الاذان وردية مجرد ان يوضع الوفاق وهو بلد  
 المسافر واصحابه عندهم توقف القصر على مجاوزة اكد وليس ضرورة موضع  
 الاقامة بالنسبة لاصلوه التمام في حكمه ولست ارى جميع اقطار  
 موضع الاقامة اذا كان بلدا في وجوب الاقامة وداخل البلد ومن حقه البلد  
 وهذه اشكال القصور وكلام الفريقين فيها على اطلاقه غير واضح لان الغرض  
 كون الخروج لا مادون المسافة فلا وجه للقصر اذا لم يقصد المسافة بعد التمام  
 الا ان يكون مقصده الذي خرج اليه على طريقه او لا جهة حيث يقصد  
 عليه الرجوع عرفا فيتوجه ما قالوه على اشكال فيه وان كان بعيدا عما اطلقوه  
 وجه الاشكال ما عرفت من انه الرجوع لا يتحقق الا بالقصد فان من المكنون  
 يقصد الرجوع لا بنفس المسافة كونه مع عدم قصد الوصول اليها بل مع قصد  
 عدم الوصول ولو كان من جهة كالفيلد والغرض كونه دون المسافة  
 فحكم التمام على ان يقصد المسافة ولو بالرجوع كما تحقق في المسئلة الاولى فان قيل  
 قل الاصحاب هنا الاتفاق على القصر وان اختلفوا في مبدأه فيقولون  
 بالتمام على بعض الوجوه غير جاز لعدم تحقق القائل بقلنا في انهم اختلفوا  
 في القاعدة الاولى قالوا في ثانيا قالوا في ثانيا قالوا في ثانيا قالوا في ثانيا  
 الكفاية المسئلة الخامسة ان يترجم على العود لا موضع الاقامة

في اقامة العشرة وعدمها وقد حكم بعض الاصحاب فيه وجهين احدهما انما  
 مطلقا لا اتفاقا المتقصر للقصر وهو غير المسافة والاشارة تكون حكم الجار  
 على العود كما انهم بعد الاقامة في مجير الوجهين السابقين وما ذكرناه من  
 تلك المسئلة آتت هنا فان العود لا موضع المذكور ان كان قبل ما للعود  
 فالقصر في الرجوع واضح وان كان مخالفا للرجوع لا البلد فالمتقصر البقاء على  
 التمام لا يتم تحقيق قصد المسافة تقصيرا ما ذكره في هذه الصورة ثلثة اوجه  
 وعلى ما ذكرناه لتفسير اربعة والعجب في ذلك وجه التمام مطلقا هنا وعدم ذكره  
 ايجاز بل العود لعدم الاقامة فان التردد ويجوز عدم محتمل الاحتمال لاقامة  
 لا يوجب التمام في هذه الصورة العشرة فينبغي ان يكون في المسئلة الثانية  
 ايتم ثلثة اوجه السادسة ان يتردد في العود لا موضع الاقامة وحده  
 وذكرنا وجهين احدهما انهما كما لاشارة لان حكم القصر متوقف على  
 الجزم بالمغادرة ولم يحصل واصحابه عندهم انها كما لاشارة لان المتقصر  
 في الذهاب هو الغرض على العود ولم يحصل فهو مسافر ويجب تقصيره باذكاره  
 في ان يبقى اذ ليس مطلقا يخرج عن هذا الوجه غير اوجب القصر لا يكفي  
 التابعة ان يذهل عن قصد العود والاقامة وعدمه ولا غيرهما فان قيل  
 الا ان يكون التذلل لاحقا لغرض العود او الاقامة او غيرهما فان اعتبر  
 الغرض ان يبقى في هذه جملة ما خفف في المسئلة واحصل في تقيد  
 على وجه يحصل به اجمع منها وبين المسئلة الاولى التزم الاصل وعليها الاتهام  
 وقد علم ان صورته غير خالية من اجمال مما جاز لا تحقيق احوال فليكن

كراهة  
 فان التردد وعدم محتمل الاحتمال

لكن كراهة  
 فزناه







ثم عن ان يقيم في موضع الاقامة عشرة مستأنفة قطع ما اختاره الجماعة يخرج  
 مقصدا لعدم المقصود للتمام وهو عن الاقامة عند الشيخ وعزم العود عند الشهيد  
 ثم يخرج من وقت النية لمصالح المقصود وليس وقوع النية قبل انشا السفر  
 شرط في الاقامة بل نية الاقامة تؤثر في ابتداء السفر ورواه اذ لو فرض  
 خروج المسافر لا مسافة مقصودة فحق له انشاها اقامة العشرة في موضع  
 لم يصل اليه بعد ولكنه دون المسافة اسم في الطريق وموضع الاقامة ثم يخرج نية  
 مقصوده بعد ذلك ولو فرض تجديد نية العود لا يرجع الى التمام عند مبد  
 الشهيد بل ان يأخذ في الرجوع فيقصر وعلم ما اختاره هو ان على التمام في  
 الرجوع فيخرج مقصودا والمسافة والشرع فيها ولو انكس الغرض بالرجوع  
 عن نية الاقامة المستأنفة بعد الخروج لا مقصوده يرجع لا التقصير عندهم  
 لردوا الى المقصود للتمام وكذا لو رجع عن نية العود عند الشهيد وعلم ما جئناه  
 لا يتغير حكم الاقامة المسافة السادسة لو خرج ما ويا الاقامة العشرة  
 في موضع الاقامة واستمر على التمام ثم تغيرت نية الاقامة بغيره مما هو دون  
 المسافة لم يتغير حكمه لاشراك الموضعين في المقصود وكذا لو انكس الغرض  
 او طرأ بعد الوصول الى موضع نوى فيه الاقامة العشرة المستأنفة ان يخرج  
 منها لادون مسافة مرة اخرى او مرارا قبل الصلوة فيه تمام والفرق بين  
 هذه وبين الاول في توقف حكم على الخروج بعد الصلوة دون هذه في  
 في الاول مسافر وفرضه المقصود لا يقطع سفره الا بنية العشرة ولا يصير  
 في حكم لده بحيث لا يقصر حتى يخرج منها لا المسافة الا بالصلوة بطلان الثانية

كأنه  
الشيخ

اقامة

فان لم يزل

فان سفره قد انقطع بالاقامة الاولى فلا يعود الى المقصود الا بقصد المسافة ولم  
 يجد خروج من الموضع المذكور وان تكرر لا يصير مسافة ولا يوجب التتابع  
 لو خرج مع قصد المسافة لكنه بعد ترويه لا بد الاقامة مرة او مرارا بقصد التمام  
 على التتابع لا المسافة بعد التردد لعدم تحقق شرط المقصود وهو خروج المسافة  
 المقصودة ثم لو خرج بعد قصد المسافة ثم عن التردد بعد انشا السفر فلا بد  
 الاقامة او غير لا يفرق بين المقصود في التردد والفرق انه قد لزم المقصود بالانشا  
 لاجتماع شرائط المقصود فلا يقطع الا بنية اقامة العشرة على ما فصل في التردد  
 ثم بين يوما ولم يصل فيقصر على المقصود كالمكلف الا اذا كان فرضه التمام لا الرجوع  
 المسافة ويشترع فيها ولم يحصل ذلك وباجل هذه صارت بلد الاقامة  
 بعد الصلوة تاما في حكم البلد بالنسبة لاشراط الخروج لا المسافة فكما لا  
 التردد من بلده لا ما دون مسافة قبل الشروع في السفر لا المسافة فكذلك بلده  
 الاقامة وانما ترويه بعد قصد المسافة لا بلد الاقامة فلا تؤثر في قطع السفر  
 كما قلناه وان كان عودا فلا يلزمه بوجوب قطع السفر لان بلد الاقامة ليست  
 كبلد المقيم في جميع الاحكام بل اذا خرج منها سادس غيره فلا يقطع السفر  
 عوده اليها كما لا يقطع عوده لغير بلده ولو كان غرضه من التردد لغير بلده  
 قبل مسافة ففقر الحاقه بلد الاقامة نظرا لانه شرع في السفر حيث لم يرجع  
 مسدا المسافة فيقصر وان تردد وفرض عدم تحقق الدأب مع قصد التردد  
 لا قلل خاص قبله والاشكال آت فيما لو كان التردد في المثل في انشا المسافة  
 حيث كان لاشراك الجميع في العدة ولعل الوجه في المقصود المقصود

اذ كان

مسار اوله

كأنه  
بلد

شروع



في الجملة والشرع فيها ولأن ذلك لو أثر لزم اشتراط ان لا يخرج المسافر عن  
 طريق المسافة لا غيره مما يوجب مجاوزة الحد وهو ليدل على انه عليه نعم  
 لو كان عزه على التردد ومرارا يخرج بها عن المسافة فلا المسافة عرفا لوجه  
 احتمال عدم قصر المقيمين المصير اليها الشا من هل يعتبر قصد المسافة  
 الشخصية ام يكفي قصد مسافة في الجملة وان كانت نوعية فيكمل الاول  
 لانه المعهود لا يسمى القصد والتعارف ويكمل الثاني لانه حصول الشرط وهو  
 قصد المسافة في الجملة والاصل عدم اشتراط امر اخر فظهر الغاية فيها  
 لو قصد الخروج لا احد ليدن اشتراكه في المسافة ولم يكن باحدا ما عند  
 الشروع في السفر فعلا الاول يعبر على التمام لانه غير مباحا لبعينه  
 وعلى الثاني يقصر مع كونه ايضا مسافة وكذا البحث فيما لو تعددت البلدان  
 الوجه المذكور ويخرج مما ذكرنا ان المقصد مسافة معينة ثم تحدد له اثنان  
 مسافة اخرى فانه يسمى القصر على الثاني وعلى الاول يتم لان يشرع في السفر  
 لا تلك المسافة وان بقى مكان غيرت في النية اياها كثيرة ولا فرق بين  
 ان يكون المسافة الثانية على طريق البلد الشرحان قد اقام فيها العشرة او في  
 مساواتها غير ذلك فخرج منها وعلى الاول الثاني لعموم الدليل الذي لا يقصر  
 بالقرينة الا ان يمتد مسافة المسافر للصورة النزاع والحكم بالقصر في  
 المسافة فيستعمل في التعميم ما ينافيه وهو اما الرجوع عن السفر او قصد اقامة  
 العشرة او مقام ثنتين مترددا او جميع منقطع هنا فيقصر على القصر ولو  
 فرض الرجوع عن المسافة الاولى لا مقصد اخر في اثنائها المسافة بحيث يجمع

ويبقى

وما بقى المقصد الثاني مسافة ولا يبلغ من تبادا الرجوع عن النية مسافة قبل الا  
 على القصر او العود الى التمام بتغير النية الوجهان وبقي القصر متوقفا على  
 ولم اقص الا على هذه الفروع على شرط يعقد نعم قرب الشهادة البيان ان الرجوع  
 عن قصد المسافة ثم يعود الى القصد يكتب ما مضى من المسافة وهو قريب مما ذكرناه  
 ولا فرق في هذه الفروع بين قصد المسافة من بلده وفي تمام العشرة التاسع  
 لغيره لاقامة يصير كمن لم يمسافر في اعتبار تجاوز حدوده في جوار القصر فلا  
 يقصر بخارج منها حتى يفر عليه اذ انها ودار وكذا الدخول اليها من سبي نية  
 المقام بها على الدخول اليها في غير السفر بالوصول الى حدودها على خلاف ذلك  
 كله ويقوى في قصر الفرق بين حال الدخول والخروج بغيره لا يقصر في الخروج بل  
 يصل الى محل الاقامة ولا ينقطع السفر في حال الدخول الا بالوصول الى اقامة  
 فلم يمسر لاقامة مع الصلوة فيه كما يصير كمن يمسر في البلدة انقطع حكم السفر وانقار  
 العود الى مسافة جديدة فملك الحدود في حكم البلد شرعا بخلاف حال الدخول  
 فان مجرد الوصول اليها لا يعين على التمام وفيه ثم كورج من نية الاقامة على الصلوة  
 تماما او فعل ما هو في حكمه يعود الى القصر ولو اقام في البلد شرطا لافرق بين  
 هذه البلدة وغيرها الذي جواز التمام بناء على النية ان بقى ومجرد ذلك لا يوجب  
 الحاقها ببلده لما اختلفت اليها مما اختلفت ظاهره وباجملة فصيروا بها حكمها في  
 على الصلوة تمام كما مر وذلك شرط لا يصل الا بعد الوصول اليها فقلنا ساو  
 غيره فلا ينقطع سفره بمجرد وصوله الى حدوده ولا يقدر في الحكم لا غير ولا غير بل  
 الملك والاقامة الدائمة فلو خرج من احدى البلدتين في حازم على المسافة ثم فرغ عليها

في  
مما ذكرناه



بعد تجاوز حدوده من كذا أو غيره لم يتوقف القصر على ما ذكره حدود ذلك  
 بل كغير الشروع في السفر وهذا الفرع لا يثبت بهذه المسئلة لكن بالنسبة إلى كونه  
 والتبعية عليه العاشر لو خرج في عازم على المسافة المأثرة أو المأثرة  
 فصل المسافة ثم كبد القصد في السفر كذا كغير شرط بل هو ما قصد القصد  
 مسافة فلا يثبت فيها منه وما سبق وهو بعد موضع الإقامة في أن كان هذا  
 في الذهاب المعبر كون البقاء من مسافة وان خرج على العود لا وطنه وكان قد  
 بلغ المسافة كقصد العود وعلمنا ذكره كجاء في التفسير بحد كخرج في غير قصد  
 المسافة يسقط هذا الشرط ويكفي التعلق بطريق أو المأثرة عشر لو خرج  
 ناول المقام بعد صلوة التمام للمسافة لكن عزم في شأنها على التوقف على  
 رفقه علق سفره عليها كان حكمه ذلك حكم متوقف الرقعة عند الخروج من بلد فأن كان  
 ذلك في نية من ابتداء الخروج في موضع الإقامة قصر التمام لا طريقه لا مكان خروج  
 فيه الرقعة وفيه علق سفره عليها ولم يعلم بجيئها قبل عشرة أيام يستعمله  
 لا للمسا في موضعها أو بدونها وان خرج بالسفر فخرج منها ولم يبق في قبل عشرة  
 أو علم بجيئها وان علق سفره عليها قصر ولو قبل من طئته جئها فالظاهر أن التمام  
 وخرج من الشبهة في الذكر ولو طرأ الاستطرار بعد الشروع في السفر لمسافة  
 رجع إلى التمام ولو كان الاستطرار على رأس المسافة استمر على القصر على ما لم يكن  
 يوما وباجل حكمه من شرط الرقعة في غير المحل وإنما خصصناه بالذكر لقاعدة  
 الشان عشر من شرط الرقعة بعد مجاوزة الحدود ولم يزل القصر على الاستطرار  
 كانت المسافة معتبرة من حين الخروج فيعلق بأقبل الاستطرار مع ما بعده ولم

كان حكم التمام اشتراط كون ما بعد ذلك مسافة ولا يقصر لما سبقت فيه التمام  
 عن حكم المسافر لا انتظاره فهو في قوة فاصدا دون المسافة وقد تقدم  
 وليكن هذا آخر ما عليه في هذه المسئلة ونحن نال منه وقف عليها في أهل  
 التحقيق لا يثبت في السفر في وقتها قبل أن يراها فمستلها في غير شرطه عليه  
 باب في أبواب القصر فان البركان هو العار لا ولا اللباب في سفر  
 في هذه النسخة من قولنا النبي الفقير لا معقولة في وجوده دين الدين بن  
 عازم أحمد يوم الاثنين سابع شهر رمضان المعظم سنة خمسين وتسعين  
 حامدا لله تعالى على الآلاء والبركات على نعمائه صابرا على بلائه مستلها على خطبه  
 وأشرف أجياله محمد وعلى الطاهرين من آبائنا اللهم فاضمهم كذا في غير  
 تحت وأحمد الله الذي وفق لضعف عبده أبا القاسم بن الحسين المحمدي  
 كخبر خزانة له ولوالديه يوم الدين بعد الفضول  
 من الزيادة بملحة قريب من شهر ربيع الأول  
 من شهر ربيع الثاني سنة ثمان مائة  
 بعد الله تعالى في الفرائض في كتابها  
 وقد أتممتها في القصر في حقها  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 وآله الطاهرين  
 المبرورين

الفتوى  
 صاحب شري شري



في بيان أن كل ما كان له أصل في اللغة كان له أصل في الشرع

بسم الله الرحمن الرحيم  
مسئلة اخلف لا يصح في صحة الصلوة فيها لا تتم فيه عدة من اجزائها  
والفلسفة وامثالها فالعلة في المختلف على المنع وحكاة عن المصنف  
ابن بابويه وابن ابي عمير وبالع الصدوق في الفقه فلم يوز الصلوة في ذكرها  
حرر والشيخ وان ادرك ما لا يصح على الجواز والتميز احتجوا بالاصل  
وبرواية المصنف في القارن عليه السلام في الصلوة فيه وحده فلا بأس بالصلوة  
فيه مثل التكة الارسيم والفلسفة واختار في التاركون في السراويل  
وبان تسويج الصلوة فيها لا تتم فيه وحده مع كانت يقتضون بعضها في  
كان حرر الاشراك في المصالح المطلوبة واخر اجاب عن حكم الشايب هذا وهل  
البيان لان الصالح القول واما المانعون فاحتجوا بما رواه ابن  
عبد الجبار في الصحيحين في حديثه انه سأل ابي عبد الله عليه السلام في رجل  
او فلسفة وساج فقلت لا تقل الصلوة في حريرك وبغيره من الاخبار الدالة  
المنع من الصلوة في الحرير الشايب يعممها لما تم فيه وحده وما لا يتم فيه  
اقول في سبيلها واحوط بسبيلها ودلائل القول لا يخفى على المصنف ضعفيها  
اما الاصل فانما ينقض صحة الصوم في الاخبار كقصصها وعمومها حكمه اما  
كان في غير ذلك ما رواه ابي عبد الله عليه السلام في رجل سئل في رجل  
تصلح العارضة للاخبار الضعيفة واما الاستدلال بالثابت فهو قياس محض  
لا نقول به قياس مع الفارق للفرق بين الحر والنجس في المانع في الدليل  
والثابت في النجس لا يرضى لانه من الصلوة في التكة اذا كانت

في بيان أن كل ما كان له أصل في اللغة كان له أصل في الشرع

واشبهه كالمتقدمة من قبل الميتة مثله وتجزئهم فيها اذا كانت جاستها فيه  
وقد تعدد بعض الاعلام من شئنا المعاصرين للذب عن القول الثاني  
بان رواية المصنف ترجح بموافقة الاصل في رواية التي فيها وجوب التزج واما  
مثل التكة والفلسفة لا يزيد على الكلف بحريه وقد روى في التكة في  
نهر حرر الحرر لا موضع اصبعين او ثلث اواربع واما رواية ابن عبد الجبار  
غير صحيحة في التحريم لان كلامه اسم للمباح كما ان الجواز اسم له وانما لا يباح  
لا يستلزم التحريم ونحن نقول كراهية الصلوة فيها لا تتم فيه وحده من حرر هذا  
كلامه وفيه نظر اما الاول لان الترجيح انما يكون مع التعارض والرواية  
الضعيفة المنفردة لا تعارض في حق الدال عليها كقصصها وبعضها يعمم  
ليتحاج لا النظر في الدرجات على لغة الاصل المنع في سبيل كراهية العلة  
في المختلف وغيره فالاصل معنا لا علينا واما ان في قياس لا عمل  
على كراهية الجواز ليس المكفوف بالحرير فيجب وبعض اصحابنا على المنع في  
رواياتنا اشعار بالمنع وسند رواية الجواز في غير ما في علوم واما الثاني  
ففي بيان مفهوم من قول الشايب لا يجوز الفعل الفلاني ولا ياكل ولا يشرب  
هو التحريم ليس الا ولهذا المحل احكام العلماء ما وجد هذا اللفظ في الروايات  
الاصح كقولنا ان المفهوم من كل واحد من هذه وعرفا عدم الحركة كالمفهوم  
عدم الحركة هو كل واحد اما تخصيص كل واحد من هذه بالاباحة التزم احد الحكمائين  
بحيث لا يطبق الحكم الا على ما ذكره مثله فاصطلاح اصوله على المحل  
عليه ما ورث اهل الكتاب ولا يظن ان احدا يمتنع من ان يؤول الى جواز



عن جوار الصلاة في القلعة ليس سوا الذي يجوز هذا المصطلح وكذا اجاب  
عليه بقوله لا يكمل الصلاة في غير محض وهذا ما لا ينكره من غير راحة الاصناف  
وانما علم بحقيقة آيات ثم واجهته بلام  
عبادة الذي اصطفى محمد وال الطاهرين في يوم الجمعة  
فما شرب ربيع الشاة بغيره فومئذ لم يبق  
وبعدها كرامات من

١١٢٩

٥



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي شرعنا باحسان الملة الايمان وفضلنا من اهل بيته  
 حجج الرحمن وجعل ثبوت طاعتهم المستقيمة بعد غيبة القائم بالامر خوفاً من  
 اهل الظلم والعدوان بالخيار المروية عن ارباب العصمة والقرآن والخلق  
 العترة الكاشفة عن قولهم بعد تبعيته عن الزمان والصلوة عنهم  
 به الرسل وتقل اطاعتهم الميراث والهدى لهم سبيل النجاة فمن شرب اهل البيت  
 والصفاء **آية** فيقول افرأيت ما نحن في الامر من انهم هم الذين  
 عبدوا افشاح الشكائر لما كان عدة ما يمتد في المسائل المتروكة  
 الفرعية من الاخبار والابحار والآيات المتعلقة بالاحكام مما وجه  
 نظره لنا به ونود ان نلحظ لال العقل في شرفه الفروع خطيباً ان كتب  
 وسال موهبة متعلقة بالامر المذكور من مثله على فصلين **ايحصل**  
**الاول** في بيان حجة خبر الواحد **اعلم** ان الاخبار منقولة لا متواترة  
 لوجوب اعتبار كثرة الرواة في كل مرتبة العلم القطع بتدليل عليه او بالخط  
 وكون الاخبار المتواترة مفيدة للعلم اظهر من ان حجة لا البيان وتلك  
 من انكره غير قابل للاعتناء واكبر في هذا العلم مندرجاً في المعصومين  
 الفصل **والا** لم تبلغ مرتبة التواتر سواء كان الراوي واحداً في مرتبة  
 واحدة او اكثر او متعددة في جميعها وخبر الواحد اما ان يكون من طائفة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي شرعنا باحسان الملة الايمان وفضلنا من اهل بيته  
 حجج الرحمن وجعل ثبوت طاعتهم المستقيمة بعد غيبة القائم بالامر خوفاً من  
 اهل الظلم والعدوان بالخيار المروية عن ارباب العصمة والقرآن والخلق  
 العترة الكاشفة عن قولهم بعد تبعيته عن الزمان والصلوة عنهم  
 به الرسل وتقل اطاعتهم الميراث والهدى لهم سبيل النجاة فمن شرب اهل البيت  
 والصفاء **آية** فيقول افرأيت ما نحن في الامر من انهم هم الذين  
 عبدوا افشاح الشكائر لما كان عدة ما يمتد في المسائل المتروكة  
 الفرعية من الاخبار والابحار والآيات المتعلقة بالاحكام مما وجه  
 نظره لنا به ونود ان نلحظ لال العقل في شرفه الفروع خطيباً ان كتب  
 وسال موهبة متعلقة بالامر المذكور من مثله على فصلين **ايحصل**  
**الاول** في بيان حجة خبر الواحد **اعلم** ان الاخبار منقولة لا متواترة  
 لوجوب اعتبار كثرة الرواة في كل مرتبة العلم القطع بتدليل عليه او بالخط  
 وكون الاخبار المتواترة مفيدة للعلم اظهر من ان حجة لا البيان وتلك  
 من انكره غير قابل للاعتناء واكبر في هذا العلم مندرجاً في المعصومين  
 الفصل **والا** لم تبلغ مرتبة التواتر سواء كان الراوي واحداً في مرتبة  
 واحدة او اكثر او متعددة في جميعها وخبر الواحد اما ان يكون من طائفة

يوجب بها العلم واما ان لا يكون كذلك سواء كان مع قرينة ام لا وامكان في غاية جواز  
 المحضوف بالقرائن العلم مع ظهوره لم يتعلق في ضابطه لان ما ذكره في  
 العمل على الواحد يدل على وجوب العمل به في هذا القسم باندرج في الدعا والادوية  
 اشترط اهل الاسلام في جواز التعبد بخبر الواحد وعدمه ونسبنا في ان  
 وجهاً في اهل الخلاف والمشهور هو الاول ومع ظهور بطلان القول بعدم جواز  
 ما ذكره في الدليل على وقوع التعبد بخبر الواحد لا يدل على جواز من غير حجة  
 لا تجزئ حيث علمه واختلف القائلون بجواز التعبد في وقوعه وعدمه  
 ونسبنا في السليبي في اهل المتروكين زهرة وابن الزمان وابن ابي عمير  
 المعتد به الاول ويدل عليه **القول** قوله في قوله لا يفسد من كل قرية  
 منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا  
 اليهم لعلهم يحذرون لدلالة على وجوب محذرة عند اهل الطائفة  
 الذين ينفقون في الدين من اي قرية كانت كثيرة شمات او قليلة يدل على كل  
 فرقة ولم يوجب تعدد التواتر في الفرقة لاندرج في عموم الفرقة ولم يقتل  
 باندرج في الاثنين فيها واذا اعتبر تعدد التواتر في الفرقة فعدم اعتبارها في  
 الطائفة بطريق اوجه وجب للدلالة على وجوب محذرة اهل الجماعة لا يمكن  
 عمل عليهم كذرون على طائفة من الذين هو الرقعة لاختصاصه في حقه في العلم والطلب  
 الذي في مندرج الطائفة الواجب فيها ان لا ينفرد الدال على محذرة من  
 للتقيد والانداز يدل على وجوب التقيد والانداز وجوباً كافياً ووجوب  
 بغير وجوب كذا في غاية السجدة فان قلت يمنع من اندراج الشك في

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي شرعنا باحسان الملة الايمان وفضلنا من اهل بيته  
 حجج الرحمن وجعل ثبوت طاعتهم المستقيمة بعد غيبة القائم بالامر خوفاً من  
 اهل الظلم والعدوان بالخيار المروية عن ارباب العصمة والقرآن والخلق  
 العترة الكاشفة عن قولهم بعد تبعيته عن الزمان والصلوة عنهم  
 به الرسل وتقل اطاعتهم الميراث والهدى لهم سبيل النجاة فمن شرب اهل البيت  
 والصفاء **آية** فيقول افرأيت ما نحن في الامر من انهم هم الذين  
 عبدوا افشاح الشكائر لما كان عدة ما يمتد في المسائل المتروكة  
 الفرعية من الاخبار والابحار والآيات المتعلقة بالاحكام مما وجه  
 نظره لنا به ونود ان نلحظ لال العقل في شرفه الفروع خطيباً ان كتب  
 وسال موهبة متعلقة بالامر المذكور من مثله على فصلين **ايحصل**  
**الاول** في بيان حجة خبر الواحد **اعلم** ان الاخبار منقولة لا متواترة  
 لوجوب اعتبار كثرة الرواة في كل مرتبة العلم القطع بتدليل عليه او بالخط  
 وكون الاخبار المتواترة مفيدة للعلم اظهر من ان حجة لا البيان وتلك  
 من انكره غير قابل للاعتناء واكبر في هذا العلم مندرجاً في المعصومين  
 الفصل **والا** لم تبلغ مرتبة التواتر سواء كان الراوي واحداً في مرتبة  
 واحدة او اكثر او متعددة في جميعها وخبر الواحد اما ان يكون من طائفة











الحجة على جهة دفع الشبهة

الحال والظان كما حقه الاجتهاد وانما طرأت بغير اختلاط الروايات الكاذبة  
 اللدنة بعد بعض الروايات في الكذب وسببها بعضهم في النقل والقصا وقيل لا يميز  
 واضح ومنه خلت العادة والامارة الله كانت في زمان يكون الله صلى الله عليه  
 والواردة نقيضة وغير نقيضة وغيره مع عدم القدرة على عرض الشكل على المحسوس  
 وبالحكمة لا وجه لجلد الروايات مع عدم رعاية شئ اصلاح مع تحقيق الامور المذكورة  
 وغير المذكورة التي تليق حالها بها وظاهر ان رعاية الامور التي يتصور بها كون  
 مطلوب الشئ شئ اخذ الاشياء التي شرع الامور الطارئة لازمة بحكم العقل  
 ويتصور بعض الروايات وبجوازها على كذا في بعض من روايتهم شيئا  
 بانهم في غير قدرة على عرضها على الكتاب وظلحظ الرواية والحارضا وموافقة  
 العادة ونما الفهم وغيره بالاية التي روت في زمان لم يكن امامه الترحيل والوجه  
 لها انما في قولها ان جاءكم فامسوا ببناء فمبنيوا ان يثبتوا  
 قوما يحكموا ليه فمبنيوا على ما فعلتم نادى من وجه الدلالة  
 انما خلق وجوب التثبت على الفاسق بالنبا فيتنفر الوجوب بتفاده  
 على ما هو متصور مفهوم الشرط الذي ثبت حجية في الاصول وان ثبت فقبل خلق  
 انكم الذين هو وجوب التثبت بالمشق الذي هو الفاسق يدل على علية سبب الاتفاق  
 فيتنفر وجوب التثبت باتفاق الفسق وليس في الاتفاق بالاولى سبب ان يكون  
 غير الفاسق اسوا حاله منه فاختاره انما هو بالقبول وبذلك اعترض  
 بان سبب نزوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث ولم يبعثه في محيط  
 لا يبرر المصطلق مصداقها في ذلك وباركهم ركبوا مستقبلين في محملهم

نزل لاية

والواقعة التي هي في ذلك من قبل  
 انما هو في هذه الواقعة ويمكن تأييده بان التعليق بقوله ان يثبتوا اي انما  
 يجر فيها وما هو من نوعها لا مطلقا وفيه ان خصوص التثبت يدل على  
 انكم لم تدار الالة لال مع طاهر اللفظ وظاهر تكبر فاسق ونبأ هو منكم فخال  
 انما هو جاءكم كياتي بنا فتوقفوا كما ذكره صاحب الكشف وتوكل المعصوم  
 انما هو كان الله هو التثبوت والتعليق لا يدل على اختصاص التثبت بهذه الواقعة  
 وانما لها ولعل التثبوت انما هو لكون قبول خبر الفاسق في حصة المفسدة لا  
 لها وفي الاحتمال ليس بعيدا الا يبرر لاحتواء قوله في قبول لا يبرر رجل المذنب  
 لتبطل من الطريق فيمكن مع عدم انكار امسوه كذا في الضلال والهلكات  
 بل المسار من هذه العبارة هو كون مسوه في حصة ما وتقول ايضا ان يراى  
 بالفاسق الوليد وما بنا انما الذي يهلك في سبب نزول لاية وما بالثبت  
 وجوبه في تلك الواقعة مع جريان التعليق على ظاهره وفيهم حكم بانماثل الوليد  
 بثل تلك الواقعة في سببها صابة القوم ببيان التعليق وانما ان يراى بالفاسق  
 وانما مطلقا كما هو متصور ان تكبر وتكيد التثبوت على كون قبول خبر الفاسق  
 في حصة هذه المفسدة كما ذكره آقا والاحتمال الاول مع غاية بعده يدل على  
 قبول خبر الفاسق فيما لا يكون فيه مثل تلك المفسدة لان حاصل الاية في انه لم  
 جاءكم مثل الوليد بثل هذا النبا الذي سلكتم قوله على النفوس في ثبوت القول  
 وبسر الدار في تثبوت اخوف لم يثبتوا اي ونحوه وعدم التثبت في بناء  
 لا يكون انما بثل الوليد او يكون مثل كذا لا يثبت على مثل هذه المفسدة وهو

٥٠

سبب











كون كل ما يخبر به المنقول بطريق الاحاد مخلوق بقدر ان سوجه للعلم <sup>الطبيعي</sup>  
 واحتمال كون بعضها كذا كتبت قوت كبر لا ينفرد وكون طريقه لا يحجب <sup>العلم</sup>  
 بخبر واحد معتد وان لم يدل القرآن على حقيقة معلوم كما اوجبت اليه جدد  
 نقل كلام العلامة طاب ثراه الطولي الثاني عما ذكره في العلم  
 الكرم وجمعه الله مع تفرقهم وان هذا الظاهر المتحد بخبر الواحد عند  
 الافتقار الى رواية عنه ومن الاخبار ومنه ما هو صحيح رعاها وتضعفهم  
 فترى ان رسول الله صلى الله عليه واله لا يفر من ان يظهر الاله عليهم السلام وعلى  
 الاله الهادين صلوات الله عليهم حين ذلك وعدم منهم اليهم طريق  
 مع ظهور طريقهم عليهم عليهم في حجة وانتهى والى حواجز العلم بخبر الواحد كيف  
 ولو كان العلم منوعا بحسب الشرح لنعوم عن ذلك وانشع هذا المسعى كيش  
 لم كيف على طالب الحق من هذه الظانفة كونه ممنوعا وكان العامل ملوما منها  
 بالعلم بما هو خارج عن قانون الشرح كما منوعا عن علم القياس وشاع هذا  
 بحيث غلبت بهم بدو واقوله واقربوا عليه كونه طريقه خارجة عن قانون  
 بل كان الاجتناب لا يمنع العلم باخبار الاحاد اقوى من ملادة العامل بها  
 ككون ما يجر فيه خبر الواحد اكثر مما يجر فيه القياس ولا ستر العلم بخبر الواحد  
 في الارض المنطوق له الا يلزم من ميل بطريق باطلا في جميع زمان تميزه و  
 لا يثبت في المصوم عن جوارحه وعدم مع امكان الاستعلام بالبر وجه و  
 سواهم مما لا يكون الحاجة الى العلم به مثل الحاجة الى العلم بهذا بل الحاجة الى  
 استعلام هذا اشرف من اكثر الاسئلة في السؤال فيها فالعلم بخبر الواحد

وشهورهم في زمان الاله عليهم السلام يدل والادوات على ظهور حواجز العلم بخبر  
 الاله كبحث كان في حواجز العلم به في الضرورية المستغنية عن السؤال  
 فان قلت لو كان العلم بخبر الواحد واقعا في زمان الاله عليهم السلام فلو  
 لم كيف على مثل السيد المصطفى طاب ثراه مع عدم بعده عن زمان ظهور الاله عليهم  
 وكيف يمكنه فحواجز الاله الواحد على مثل السيد قلت لو كان ثبوت  
 شرع في هذا ما يجر حواجز العلم به موقوف على حصول اليقين به بالاخبار  
 المتواترة او خبر الواحد المصنف بالقرآن الموجبة للعلم كان هذا معلوما  
 للاصحاب الاله الهادين وشايعيهم ولو كان هذا معلوما وشايعيهم  
 ككان معلوما ان الله المتوفى الدواعي والى باطلا فالعلم به في الواقع هو  
 باخبار الاسرار فما ذكره يدل على ثبوت خبره شرعا في المتواتر  
 شلا وتصح العلم بخبر الواحد وعلمنا اننا من انما انما من شهادته اليه  
 ونحوا الاسرار الواضحة على بعض العلماء باعتبار بعض الشبه غير عزيز ولو كان  
 مستند الى دليل قاطع بل لا يفتقر الى راجح كانه يظهر على الشبه وهو كونه  
 وعما تقدر انكاره لم يند خلاف قوله في الاجتماع وهو كونه طريقه المنكر من  
 واسند حواجز العلم بخبر الواحد الى الاجتماع وكفى بعد لان ما ذكره يدل على  
 الاتفاق الكاشف عن قول المصوم قطعا ولو فرض مع منكر انما هو قال  
 العلامة طاب ثراه في النهاية اما الامامية فالاخباريون منهم لم يقولوا في  
 التبرير فوجه الله على اخبار الاحاد المروية عن الاله عليهم السلام والاعيان  
 كما يجمعون الظهور وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد ولم يذكروا في الخبر

فلو كان العلم بخبر الواحد واقعا في زمان الاله عليهم السلام فلو لم كيف على مثل السيد المصطفى طاب ثراه مع عدم بعده عن زمان ظهور الاله عليهم وكيف يمكنه فحواجز الاله الواحد على مثل السيد قلت لو كان ثبوت شرع في هذا ما يجر حواجز العلم به موقوف على حصول اليقين به بالاخبار المتواترة او خبر الواحد المصنف بالقرآن الموجبة للعلم كان هذا معلوما للاصحاب الاله الهادين وشايعيهم ولو كان هذا معلوما وشايعيهم ككان معلوما ان الله المتوفى الدواعي والى باطلا فالعلم به في الواقع هو باخبار الاسرار فما ذكره يدل على ثبوت خبره شرعا في المتواتر شلا وتصح العلم بخبر الواحد وعلمنا اننا من انما انما من شهادته اليه ونحوا الاسرار الواضحة على بعض العلماء باعتبار بعض الشبه غير عزيز ولو كان مستند الى دليل قاطع بل لا يفتقر الى راجح كانه يظهر على الشبه وهو كونه وعما تقدر انكاره لم يند خلاف قوله في الاجتماع وهو كونه طريقه المنكر من واسند حواجز العلم بخبر الواحد الى الاجتماع وكفى بعد لان ما ذكره يدل على الاتفاق الكاشف عن قول المصوم قطعا ولو فرض مع منكر انما هو قال العلامة طاب ثراه في النهاية اما الامامية فالاخباريون منهم لم يقولوا في التبرير فوجه الله على اخبار الاحاد المروية عن الاله عليهم السلام والاعيان كما يجمعون الظهور وغيره وافقوا على قبول خبر الواحد ولم يذكروا في الخبر



بعض

لشبهه حصلت لهم انهم اشاروا بلفظ اتباع لفظ القول في غير الامارة  
 قبل السيد وانه صار بجية وحسن الظن بسبب قولهم انها فوضه ما قال  
 وغفلت عن ضعف شبهه دعته لفظ القول ان طرق القطع متقينة  
 في اكثر المسائل الفرعية فاما التكوين التكليف هذه المسائل فاعلمنا  
 واما ان تكون متكففين بها بظن يحصل بها من ان كان او بظن يحصل  
 سبب دون سبب والاول اطلاق التبريرة في الدرس والاشارة بمطابقة قدم  
 جواز العمل بالقياس ولهم افاضنا قويا فالثالث هو المتعين وليس هذا  
 هو الكتاب والاشارة الذي ثبت حجية من غير ان يعلم كفايتها في المسائل  
 التي ليس لها طريق القطع اليها بل عدم ذلك هو الاصل في ذلك المسائل  
 منتهين مع الامارات والدلائل العقلية والمنطقية لانه لو فرض كونها  
 مخيرة فثبت مع جملة القول لا تدل هذه الشك ايضا الا على عدم تلك المسائل  
 والمسائل الباقية التي لا تملك لها عليها اضعاف ما تدل عليه فثبت جواز  
 العمل باخبار الاحاد التي لا تخرج منها شرائط جواز العمل في الفاضل المتحقق  
 المعالم طالب ثراه ما حاصله لزم بالعلم القطع حصة في كثير من المسائل الشرعية  
 فيجب ان يكون طريقه الظن والعقل يحكم بقبح العمل بالظن الضعيف مع  
 استحسان القول وظاهر ان كثير من الاخبار يحصل بها ظن لا يحصل بغيره انهم  
 ما اردت نقله وقيل نظر لانه قد يحصل في القياس في بعض المواضع ظن اقوى من  
 الظن الذي يحصل منه رواية معتبرة وعلى ما ذكره يجب العمل بالقياس في ذلك  
 انه لا يقبل به ولو فرض القول في خصوص هذه الصورة بطل اخبار كثيرة لا يمكن

بعض

الاربع

طريق

٥٨٥

تخصيصها بغير هذه الصورة افا بعضنا فضل المتقين في توفيقه ما جاء  
 كما يحكم العقل التام بوجوب كذا من الخوفات العقلية يحكم بوجوده عن خوفنا  
 النفسية عند اتقائها طريق القطع فاما يدل دليل ظني على وجود او غير حوت وهذه  
 طريق القطع لا احد ما يجب فعل الاول وترك الثاني بمقتضى العقل حصول  
 الخوف من ترك الاول وفعل الثاني كما هو مقتضى الوجوب كونه لا يعلم الواقع  
 بترك ترك امر او بفعل امر بظن انجزاره اليها لم يقتض المصلحة لوقوع فية ظنية  
 ونسبية ولا يعلم بفعل امر بظن انجزاره لظنية هراشه منها وادوم مع قدرتها  
 اجتناب هذا الفعل بل يصح معذرة عن التشكيك بالقاء نفسه لظنية ظنية  
 باثباتها لاجتناب عن الفعل الذي يعلم انجزاره له البتة واما عند ذلك انجزار  
 فلا يظهر ان وجوب العمل بالظن في الواجب امر مما يحكم به العقل الا ان يبين  
 الشارع عدم وجوب او عدم جواز مثل بيان عدم جواز العمل بالقياس  
 فعمل وجوبه لزم استنباط العلة التي هي سبب الحكم وكونها علة بقرينة  
 العمل استنباطا ضعيفا يكون وقوع الغلط فيه اكثر وان حصل فليس لناظر  
 البصير يعاينون القياس في حجة الشارع من العمل بطلانها واما ما يمنع من العمل  
 بالظن بحكم العقل اذا عرفت ما ذكره يمكن ان يقال انهم قد رادوا صاحب المعالم  
 جواز العمل بالظن عند انذار طرق القطع انها في غير القياس لظهور كون  
 المسح من العمل بمنزلة ضرورات المذهب الغشبية عن المذاهب وروايتهم عن  
 تبعية القائلين خارجة عما نحن فيه كما يظهر بالتسليم فلا ينطيل الكلام في التمسك  
 اعلم انه لا ينبغي ترك الاحتياط والاعتذار بالامارات الضعيفة كما هو شعار كثير

مشاهد







المسائل الثمانية التي هي بالاعمال بخلاف الواحد وان او علم خلاف ذلك عليهم  
 وضع الضرورة قال لا انما علمنا ضرورة لا يخل في شك ريب ولا شك ان علمنا  
 الشيعة الامامية يجهلون لان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة ولا  
 التوصل عليها وانما ليست بحجة ولا دلالة وقد عداوا الطوائر وسطوا والاساطير  
 في الاحتجاج على ذلك والنقض على ما في غيرهم ونقل اليهم انه قال في المسألة  
 اورد في البحث عن العمل كبر الواحد انه بين في جواب المسائل الثمانية ان العلم  
 الشروري حاصل لكل من العلم بالامامية او يوافق ما هم لا يعملون في الشريعة كبر لا يعملون  
 وتعلم الشيعة الذريعة على المتعلق بهما المتعلقين بالامامية بان الامامية تدفع ذلك  
 وتقول انما علمنا اخبار الاحاد في الفتاوى المتأخرين الذين يكتسب التصريح بطلانهم  
 واحذر من هبلهم فاسكت انك عليهم السلام انما ارضا باضلوهم لان الشرط في الدلالة  
 الاسكات على الرضا ان لا يكون له وجه سوى الرضا في حقيقة وخوف وما اشكيت  
 انتم اقول كلام السيد طاب ثراه صريح في انما جواز العمل باخبار الاحاد  
 قوله ان اصحابنا لا يعملون بخلاف الواحد وقوله ولا شك في علمنا الشيعة الامامية  
 يجهلون لان اخبار الاحاد لا يجوز في ظاهره دعوى الاتفاق على المسألة  
 باخبار الاحاد لظهور جميع المضاف في العموم ومقتضى عدم ارادة الاتفاق  
 فلا شك في الدلالة على غاية اشتهار المسألة بين الاصحاب وقوله وقد عداوا  
 الطوائر وسطوا والاساطير في دل على احتمال تضاعف كثيرة موجودة في  
 زمانه معلومة له على هذا المدعى وكيف يتبع هذا مع ما نقله عن العلامة في انه  
 لم ينكر غير قول خبر الواحد سوى الخبر الواحد بل كيف يتبع مع ما نقل عن الشيخ

فقد رتبت هذه المسألة في حال  
 العلم الشروري حاصل في ما ذكره في  
 جواب المسائل الثمانية  
 سورة

وقال صاحب المعالم بعد هذا انما هي حجة خبر الواحد ونقل كلام العلامة في  
 الخبر الكلام في الشافعي الواقع بين ما عراه في الاصحاب وغيره ما حكينا في  
 في النهاية فانه عجيب فجمع اولها باصول نسبة المنع عن العمل باخبار الاحاد  
 الاولى المستحسن من الامامية ونسبة العمل بها وما نقله السيد في الفتاوى ثم قال  
 والانصاف انه لم يقع في حالهم لما نقله اليهم او كانت اخبار الاحاد  
 حجة شرعية العهد زمان لقاء الصحابة عليهم السلام واستفادوا الاحكام منهم وكان  
 المصنفين المعاصرة لها متبصرة كما اشار اليه السيد ولم يعلم انهم اعتدوا على خبر  
 الخبر فيظهر في الفتاوى انه قد تعطل التحقيق في كلام الشيخ بما قلناه بعد ان ذكر  
 عنه في حكاية اختلافه في انما علمنا خبر الواحد اذا كان عدل في الطائفة  
 والوردوا على العمل بالعموم كما بين فيقال وزعم شيخنا ابو جعفر في العمل  
 بالحدود في رواية الاصحاب انما كانت لظهور ان كان ظاهرا فخذ التحقيق شيئين  
 انما علمنا خبر الطائفة على هذه الاخبار التي رويت في الامامية عليهم السلام ودونها  
 الاصحاب لان كل خبر يروي في الامامية كجواب العمل به في الدين في كل عصر وعصر  
 اجماع الاصحاب على العمل بهذه الاخبار حتى لو روي في الامامية وكان خبر سليمان  
 العارضي وشهر لعله في هذه الكتب الدائرة بين الاصحاب على انهم اختلفوا  
 اجتماع الشيخ ما حكينا سابقا من ان قديم الاصحاب بعد منهم لا يعرفون  
 وزاد في تقريبه بالاحاديث لنا لذكره وما فهم المشقة في كلام الشيخ في القوس  
 فيمن ان يوجه اليه لانا نسبة العلامة اليه انتم اقول عدم القول بوجوب  
 القرينة الحقيقة العلم في زمان الفتاوى والامة عليهم السلام ما ذكره في الدليل



وهذا هو المعتقد في الاحتجاج وعدم وجوب بقاء القرينة المذكورة عند كثير من الفقهاء  
 الذين لا يوافقون التمسك بغيرها لانه لو كان احتساقا وجوب بقاء القرينة  
 المعينة للعلم في اخبار الاحاد لنقل اليها البتة لتوفر الدواعي وانها الموانع  
 فعدم النقل يدل على عدم الوجوب عندهم وما ذكره من كون القرائن مشيرة لغير  
 كان مراده بغير ذلك على اخبار الاحاد التي نقلوا بها فتوفر ظاهر وان كان المراد  
 بغير ذلك على اخبار بعضها فلا ينعقد وبما تقدير فرض بغير ذلك على الكل من ظهور  
 ما ذكره يدل على علمهم باخبار الاحاد التي لم يثبتوا فيها عن القرائن المعينة للعلم  
 بوجوب العلم بعدم كفاية لا التفتيش عن القرائن عندهم فظهر ان الانصاف يشهد  
 على من جعلهم يدل على ما افترس فيه وقرب العهد بالوجوب القرينة المعينة للعلم  
 لا يبرر كثرة التمسك في المسائل الشرعية بين العلماء الذين قرب عهدهم بزمان  
 الامة عليهم السلام بوجوب العلم بان الغالب كان مستغنيا عن كثير منها وطرفه  
 المتحقق فكلما استعمل برز من لانه قوله عند التحقيق يدل على العلم بالانصاف  
 الاخبار بل يراعى العلم بها والواجب الامة صلوات الله عليهم وتداول الامم  
 لا ينفصل غاية امانى وطهر ان هذه الامارة ليست مما تقيده العلم وكذلك الامارة  
 التي ذكرها بقوله خبر لور واد غير اما في فظهر ضعف فهم صاحب العلم كلام  
 المتحقق وبما تقدير ارادة المتحقق من هذا الكلام فظهر صاحب العلم من كلامه  
 اذا دل كلامه على خلاف فهمه فيقول الله عز وجل بغير ذلك حقيقة كما قال  
 في العدة فاما ما اخرته من الوجوب وجموع خبر الواحد اذا كان واردا في طريق  
 اصحابنا القائلين بالامارة وكان ذلك مرويا عن البراءة العديدة او عن

عليهم السلام وكان قولا بطريق رواية ويكون مستندا في نقله لم يكن هناك قرينة  
 على صحته ذلك كان الاعتبار بالقرينة وكان ذلك موجبا للعلم بغير ذلك القرائن  
 فيما بعد جاز العمل به والدليل على ذلك اجتماع القرينة المحقة فاذ وجدتها  
 مجمعة على العمل بهذه الاخبار الرزوية في نقلها عنهم ودونها في اصولهم لا  
 يشاركون ذلك ولا ينافونه صرح واحد منهم اذا اقر بغيره لا يبررون  
 منهم ان قلت هذا اذا احوالهم يمكن بمروءة اصل مشهور وكان رواية بغير  
 لا يبررون بغيره سكتوا او لموا الامة ذلك وقبلوا قوله هذه عادتهم وبغيره عهد  
 في غير هذا الموضع في رواية الصادق عليه السلام انه انما يثبت العلم  
 وكثرت الرواية في جهته فلو لا العلم بهذه الاخبار كان جازا لما اقبلوا على  
 ولا تكروه لان اجتماعهم لا يكون الا من يصح لا يكون عليه الخط والتور والدليل  
 كيف في ذلك لانه لما كان العلم بالانصاف في ظهور اية الشرعية عندهم اهل العلم  
 واذا شئ واحد وحمل به في بعض المسائل واستعمل في وجه الحاجة لغيره وان علم  
 اعتقاده تركوا قوله وانكروا عليه وتبرروا منه فواقر انهم يتركون نصا  
 من وصفا ودوايات لكان عاملا بالغياب فلو كان العلم في الواحد  
 هذا الجور لوجوبه في مثل ذلك وقد علمنا خلافه فان قيل كيف يتحول  
 اجماع الفرق المحقة في العلم بالانصاف الواحد والعلوم من حالها انها لا تترك العلم بالانصاف  
 كما ان العلوم في حالها انها لا تترك العلم بالانصاف فان جاز انما احد ما جاز  
 ادعاء الا في قيل لهم ان العلوم من حالها انهم لا يترك العلم بالانصاف لانهم لا يرون  
 بغير الواحد الذين يرويه في العلم في الاعتقاد ويتحقق بطريقه فاما ما يكون

وهذا هو المعتقد في الاحتجاج وعدم وجوب بقاء القرينة المذكورة عند كثير من الفقهاء الذين لا يوافقون التمسك بغيرها لانه لو كان احتساقا وجوب بقاء القرينة المعينة للعلم في اخبار الاحاد لنقل اليها البتة لتوفر الدواعي وانها الموانع فعدم النقل يدل على عدم الوجوب عندهم وما ذكره من كون القرائن مشيرة لغير كان مراده بغير ذلك على اخبار بعضها فلا ينعقد وبما تقدير فرض بغير ذلك على الكل من ظهور ما ذكره يدل على علمهم باخبار الاحاد التي لم يثبتوا فيها عن القرائن المعينة للعلم بوجوب العلم بعدم كفاية لا التفتيش عن القرائن عندهم فظهر ان الانصاف يشهد على من جعلهم يدل على ما افترس فيه وقرب العهد بالوجوب القرينة المعينة للعلم لا يبرر كثرة التمسك في المسائل الشرعية بين العلماء الذين قرب عهدهم بزمان الامة عليهم السلام بوجوب العلم بان الغالب كان مستغنيا عن كثير منها وطرفه المتحقق فكلما استعمل برز من لانه قوله عند التحقيق يدل على العلم بالانصاف الاخبار بل يراعى العلم بها والواجب الامة صلوات الله عليهم وتداول الامم لا ينفصل غاية امانى وطهر ان هذه الامارة ليست مما تقيده العلم وكذلك الامارة التي ذكرها بقوله خبر لور واد غير اما في فظهر ضعف فهم صاحب العلم كلام المتحقق وبما تقدير ارادة المتحقق من هذا الكلام فظهر صاحب العلم من كلامه اذا دل كلامه على خلاف فهمه فيقول الله عز وجل بغير ذلك حقيقة كما قال في العدة فاما ما اخرته من الوجوب وجموع خبر الواحد اذا كان واردا في طريق اصحابنا القائلين بالامارة وكان ذلك مرويا عن البراءة العديدة او عن



منهم وطريقه اصحابهم فثبت ان العلم بخلاف ذلك وبين الفرق بين ذلك  
 وبين العياض ايضا وان لو كان معلوما خطرا لكان الواحد انما يجوز في  
 العلم بغير العياض وقد علم خلاف ذلك فان قيل ليس بشيء فكم لا تزال في  
 خصوصهم في ان خبر الواحد لا يثبت به دعوى من غير ذلك فثبت من غير  
 يتوكل يجوز ذلك عقلا ومنهم من يقول ان ذلك لا يثبت به دعوى وما راينا احدا  
 يحكم في جواز ذلك وصنف فيه كتابا ولا يثبت به دعوى فكيف يدعون انهم خلاف ذلك  
 قيل انما شرط العلم في الخبر الواحد ان لا يكون له في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 ودفعهم عن وجوب العلم بالخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 انهم خلاف ذلك في ذلك على ما قد مر ولم يخبرهم بخلقوا فيها بينهم وانكر بعضهم  
 على بعض العلم في ذلك في المسائل التي لا دليل للموجب للعلم على عدم صحة فاذ  
 خالفوا في انهم واعلموا ان لا ذكر الموجبة للعلم والاخبار المتواترة بخلاف في  
 فاما في حال ذلك فثبت في ذلك في ما مضى على ما يثبت في قوله وبيننا ان ذلك  
 فثبت انهم كان محجبا بذلك ان الذين اشبهوا في السؤال اقول انهم متبررة من غير  
 اقول انهم انما قد علمنا انهم لم يكونوا انهم معصومين في كل قول علم  
 قائم وعرف بصيغته في خبر واحد في سائر الفرق المتقدمة لم يثبت بذلك القول  
 لان قول الطائفة انما كان حجة لان منهم معصوم فاذ كان القول صادقا عنه  
 في معصوم علم لئلا قول المعصوم داخل في افعالهم فوجب الجبر في العلم بالمتبررة  
 في العلم فان قيل انما كان المستقل بخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 في خبر واحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد

في الخبر الواحد

في الخبر الواحد

في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 او كان في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 العلم بالخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 من رواية العدل في رواية الفاسق ولينم كالعقل في ذلك انما هو العلم بالخبر الواحد  
 شرط العلم بالخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 لم يثبت عدالتهم في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد  
 ويدل على ما ذكره خبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 ما ذكره الشيخ بقوله خبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 وقوله ولم يكن في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد في خبر واحد  
 في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 لا يثبت العلم بالخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 عليه قوله في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 الفرق المتقدمة وتندون في اصولهم وكون رايها في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 لان مراده لو كان العلم بالخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 الاستدلال ولو ثبت في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد  
 لا ذلك في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد في الخبر الواحد

في الخبر الواحد



الشرط والنجوا المذكور ذكرته اولاً لان نسبة الاختيار لا لنفسه انما ياتى بالمسئلة  
 وجوب العمل بايجاب القطع لا كفاية لا الاستلال ومما يقتضيه كفاية اليه بهذا  
 الاستلال لا يدل عليه ويدل عليه ايضاً ما ذكره في السؤال الاول فان قوله ما ذكره  
 بقوله والمعلوم من حالها انها لا تترى العمل كغير الواحد انما يقع لو حمل على النزاع  
 بغير الواحد منها على القرينة الموجبة للعلم والافادة من لغوهم اصلاً وكذلك  
 ما ذكره في جوابه لان حمل النزاع لو كان خبر الواحد المحفوظ ما ليقرب من موجب العلم  
 لم يكن بين رواية العامة واختلافه فرق لان ما يروى بالخالف لبيان مع القرينة  
 الموجبة للعلم كيب العمل بما يروى ويغيره لا يجوز العمل بخلافه عن القرينة المذكورة  
 في فاداه في جوابه ايضاً يدل على ان حمل النزاع انما هو خبر الواحد انما على القرينة  
 المذكورة ويدل عليه ايضاً السؤال الثاني لان استمرار منازعة شيوع الامانة  
 في عدم جواز العمل بخبر الواحد المحفوظ بالقرينة المذكورة لا يستلزم سواها الا ان  
 امانتها او مخالفتها وايضا في خبره خزان من غير قبول لا يجوز ذلك عقلاً فاقى  
 عقل لا يجوز العمل بخبر الواحد المحفوظ بالقرائن المذكورة ويدل عليه ايضاً قوله ولا يثبت  
 اختصافها فيها بينهم وانكر بعضهم على بعض العمل بما يروى في المسائل والادليل على  
 عدم اختلافه في ذلك الكلام على انه ما يروى بعضهم بعيد بان لم يدرك الدليل على خلافه  
 فاما ان يراوه عموم ما يروى ويخبر الواحد المحفوظ بالقرينة الموجبة للعلم او  
 انما لا عنها والاحتمال الاول من دفع بقوله في الدليل الموجب للعلم على صحتها  
 لا يحتاج تحقيقه في العلم في التعاليل والشأنه هو المظن ويدل السؤال الثاني  
 وجوابه ايضاً على ما ذكرته ولا يفتى في البيان ان الظاهر في قوله فان قيل

كيفت تخولنا جميع الفرق المحقة في المشاراة لما ذكره السيد ومن وافقه في  
 العمل بخبر الواحد كونه ما ذكره في جوابه لا يصح في جواب كلام السيد لان حاصل الجواب  
 هو الفرق بين خبر الواحد الذي يروى بالخالف والموافق وان الذي منعه المانع هو  
 الاول والذي اثبت الميثب هو الثاني وتحتض كلام السيد في المسئلة عن العمل بخبر  
 انما هو عدم افادة العلم وعدم جواز العمل على اليقيد العلم وفيه لا يفتى في المسئلة  
 برواية الخالف يدل على ما ذكرته ما ذكره صاحب العلم بقوله وقال غير السيد  
 في المسئلة انه افاده في الجملة بخبر الواحد ان بين جوابه الياسين  
 التباين في العلم الشرعي حاصل لكل مخالف للامانة او موافق بانهم لا يثبتون  
 الشهادة بخبر الواحد بل العلم فان ذلك قد يشار اليه فيهم يعرفون به كان خبره الضابط  
 في الشريعة في مشاربه الذي يعمل على مخالطهم فاجاب المطابق في هو المسئلة  
 اعتبار العلم في جواز العمل بخبر الواحد بجواز العمل به في بعض التصورات وان لم يحصل  
 العلم بمقتضاه لكنه لما كان السائل هو موجب يجب حمل السؤال على مقتضى ما سب  
 ما ذكره من اجواب حمل السؤال على ظاهره الذي دعوى معلومية عدم عمل الفرق  
 المحقة بخبر الواحد مطلقاً سواء كانت رواية من الظاهرة المحقة ام لا مثل  
 معلومية عدم علمهم بالقبول فاجاب بان معلومية عدم علمهم بخبر الواحد مطلقاً  
 بل انهم في خبر الواحد الذي يخبر بطريقة الخالفين وكما ثبت روايتهم  
 وبجوابه اجاب عنه فظهر جواب ما ذكره السيد في انهم لا يعلون خبر الواحد بل  
 لا يظهر من كلام الشيخ جواز العمل بخبر كون بطريقة الاصحاح كانت روايته منهم  
 وظن ان هذا لا يوجب العلم قطره منه عدم استمرار العلم في جواز العمل وابطال توهم



عدم منافاة ما ذكره الشيخ لما ذكره السيد من اعتبار العلم في العمل بالخبر المتواتر  
 الترتيب في عدم التساؤل في كلام الشيخ ومع كفاية بعض ما ذكرته في انه لا يخرج الخبر  
 العلم في العمل بخبر الواحد وما لم ينقله كلامه الذي هو من جملة المدعى غاية الكثرة  
 المعنية من ذلك نقول ان الشيخ طائفة في معنى القرآن في الخبر المتواتر  
 الترتيب في العمل بخبر الواحد فاما اذا كان مخالفا للاعتقاد لاصل المذهب  
 مع ذلك من الائمة عليهم السلام فيكون خبره فان كان هناك في طرق الوثوق بهم  
 ما ينافي وجوب طرائق خبره وان لم يكن هناك ما يوجب طرائق خبره ويكون هناك  
 ما يوافقه وجوب العمل به وان لم يكن هناك في الفرق المحقة خبره في ذلك ولا  
 بخالفه ولا يعرف لهم قول غير وجوب العمل به لما رووه عن الصادق عليه السلام اقول  
 اذا زلت بهم حارثة لا تكذبون حكمها فيما روينا فانظر والامار وروى عن  
 عليهم السلام فاعلموا به ولاجل ما قلناه علمت الطائفة بما رواه بعض زعمائهم  
 ونوع من درايح والكثرة وغيرهم من العامة من المتساهلين ولم ينكروا في كونه  
 عندهم خلافا اقول مخرج في قوله ان لم يكن هناك في وجوب العمل به  
 مخالفا لم يكن في الفرق المحقة خبره وافقه ولا يخالفه ولا يعرف لهم قول فيه  
 ظاهر اخر لا يمكن توهم حصول العلم من مثل هذا الخبر فان قلت قد ظهر من قول الشيخ  
 ما ذكرته من ان العلم بالاستدلال في خبر مخالف الصورة المذكورة قلت لا لا يظهر لنا  
 اعتبار هذا الخبر فليس فيه عيبا وكفى استدلال الشيخ لا يظهر الاشارة الى اعتبار  
 تبيين اعتباره لا يدل على جواز العمل بخبر مخالف الصورة المذكورة كما  
 يظهر من كلام الشيخ فاعلم صيغة اجمع في قوله عليهم السلام لا يرووه اشارة الى اعتبار الكثرة

الترجيح في العلم بها فان قلت هل يجوز العمل برواية المذكورين ههنا  
 في عمل الطائفة بروايتهم قلت لا لا تظهر الطائفة وانه كان هو  
 خصوص ما مع قوله ولم يكن عندهم خلافا لكنه يدل كلامه على ان ما أخذوا من العمل  
 بروايتهم هو الرواية المذكورة التي لم يظهر اعتبارها ولا دلالتها على المقصود  
 ظهر من ضعف ماخذ الاتفاق فلا حاجة فيه كما يظهر في معنى الاجماع انما انكروا مع ذلك  
 يدل تزييد قوله ولاجل ما قلناه على كون علمهم بروايتهم في الصورة المذكورة  
 لا مطلقا ويؤيد هذا الاحتمال عموم ما ذكره بقوله وغيرهم من العامة وان كان  
 العمل بقولهم في الصورة المذكورة ايفضا من غيرها فافقه فان قلت قد ظهر في  
 ذكره عدم اسكان اجمع بين كلام السيد والشيخ رحمه الله وان لم يكن في  
 قوله العلم بخبر الواحد وشيئا من العلم به بين الصماحيين والاشعريين والصفهاريين  
 فاقى وجه لثقل هذا الخط الذي نسب الى السيد قلت بعد التامل فيما ذكرته ظهر  
 بطلان كلام السيد على وجه لا يغير الرتب فيه وعدم العلم باعادة هذا القول  
 لا يغيرنا ومع ذلك نذكر بعنوان الاحتمال في ضعف الاستدلال في محله  
 وهو ان الظاهر التساؤل الاولين الذين نقلوا عن هذه الشيخ طائفة انهما  
 اشارتا الى القول السيد في جواب السؤالين ذكر ما يمكن ان يكون مثل الشبهة  
 السيد وفيها فافقه وهو ان الطائفة المحقة انكرت جواز العمل بروايات العامة  
 ويكرهون ترتيب هذا بان العامة عدوا روايات عايشة مع علمهم بانها مرتبة على  
 من يرواها مع ونسب السيد من علمهم بانها مرتبة عندهم مع كونها روايات  
 سرية من جنس الخبر اختلف الرواية على قول السيد على ما يروونه في بعض



منه ارجاء الفرضية استعملت بحكمة عظيمة نازلة في شأنه على غاية  
مشتملة على مدح عظيم نازلة في شأنه فانه لذلك روايات غير ما تقدم العرفين  
بالكذب فعمل النكار اهل الحقية اخبار النكار وقولهم بعدم تحجية انكاره في اخبارهم  
التر لم يراعوا فيها شرائط جواز العمل بها فعمل الاستدلال لا اثر اشار اليها  
اتيد طائفة بقوله وقد ملأ القوامير انكاره كانت تخلقه باخبار الاجاد الترت  
لم يستمع شرائط جواز العمل بها على ما هو طريقة العامة فظن طائفة انها متعلقة بكون  
العمل باخبار الاجاد مطلقا واشال هذا التوفير مسدود عن التيد فاشياء وبكلمة  
عدم صحة كلام السيد العمل على الواحد ثابت ما ذكره مولانا كونه شأنا ما ذكره واخبر  
عالم العلم الياء فان قلت الدلائل الاولان ضعيفان في اشال هذا المقام  
لاشتركا في عدم اخارها القطع وعدم كفاية النظم في الاصول وخصائصها  
بضعف الدلائل المعهودة قلت بعد ثبوت حوز العمل بظاهر القرآن بكتيبه  
خيرية رعية لا وجه له بل دليل على جواز العمل به كما يدل على جواز العمل في المسائل  
الخيرية الفرعية يدل على جواز العمل في القاعدة الكلية المتعلقة بالامور الشرعية  
الفرعية والاصول الترت لا يقع لا كفاية بالدلائل الظنية مطلقا انما هو اصول  
لا الفقه فترس بل في اصول الفقه يستلزم عليها بالدلائل الظنية وليس لها طريق  
غير نظري مثل الدليل على كون صيغة الامر والتنزيه للوجوب المحركة او غيرها ولا وجه  
للمحجة على الدلائل المذكورة في موضوعها كونه الدلائل الظنية كما يعلم المستتر نعم يمكن  
علم اصول الفقه على ان لا يظن كفاية النظم فيها وما كونه ليس من آثاره فاذن  
روايتها يروها الثقات الاثنا عشر عن ارباب من عمنه مثلاً عن الصادق عليه السلام عن

قصص

فتمش المجتهد في الآيات المتعلقة بالأحكام والروايات الواردة عليها ولم يكتف  
معارضها لضعفها فقال امرأتها بالثبث عند محمد القاسم خيا فثبتنا فوجد  
ثبوت الاعتماد على هذه الرواية بتوثيق المعتمد روايتها وان لم يكن لها القطع المذهب  
أثبت على عدم منعنا وكونه إبان عن توثيقه يدل على الاعتماد التام برواياته  
الموثقة بالمعتمد ولم نعارضه ما يدل على خلافه ولو لها فيجب العمل بمقتضاها فهل  
يلتزم بقول القائل بوجوب العمل بقوله القرآن أنه لا يجوز التمسك بهذه الآية  
لكونها رآه عينا قاعدة كلية ثلثية وهذه المسئلة مندقة فيها ونعطف الآية  
المعتمد غير مسلم وما يدل على جواز العمل بالقرآن والآخر المعتمد يدل على جواز  
العمل بما وكما يكون المنطوق ظاهر في اللفظ كذلك كثير من المعنويات ولا دليل على  
اعتبار ترتيب مراتب الظهور والترتيب لا يندرج المفهوم فيها ولو اعتبر هذه المراتب  
في الدلالة لخرج كثير من مراتب المنطوق أيضا عن الاعتبار ولا يقولون بدلالة  
أيهم وهم هنا فوالله نبي التنبية عليها أنه إذا كانت الرواية  
صحيحة ومبرها يكون كل واحد من سلسلة الرواية ثقة جميع العقيدة يك العمل بها  
أجملة التبعة وإنما الأشكال في صورته وعدة العمل فعمل بعينه في حد ذاته  
ان لم يكن غير علم هذا الوصف ولم يكن مشهورا بشهرة معينة عن إجماع التوثيق  
مثل العقدة وقوله تعدد العمل والموثق لم لا يكتفى به وإنه لا دليل  
الشاذ وهو خطأ والراجح لأنه لو اعتبر التعدد في العمل على كل واحد من التبعة فلا  
أكثر الأحكام التي لا يجوز العمل بغيرها من الأدلة كما يظهر من تتبع هذا القول  
لاصلا لعدم اعتبار الأثر في القول بالانذار والتحذير وإن ثبت بعد اعتبار

[illegible]















غير محتاج لا التكلم فيه واما على الاحتمالين الاخيرين فافترق جوبها فغير مفصيل  
 اما على تقدير اولها فليظهر عدم الفرق بين مقدمة ومنقضة في حكم العقل  
 بقبالة تركها واستحقاق التارك المذنب واما على الثاني فخلالة على تقدير عدم  
 وجوبها بوجه بالذات ولا بالعرض كما هو المفروض لا مسودة في تركها اهلا  
 واذا تركها فخرج عن كونها مكلفا لبيان بدي المقدرة ولا تكليف الا وسوءا  
 ذكره فظهر لك ضعف القول بالتفصيل لان على الاحتمال الاول لا يجب المقدرة  
 وعلى الاخيرين يجب مطلقا غير تفصيل واذا عرفت هذا فاعلم ان وجوب  
 السبب في مقدمة الواجب ليس مسألة لوقعية لا يتوهم جريان دليل العقل  
 فيها وليس يظهر كثرة التناول والتنقيش عن غير اعمام المعصوم عليهم السلام  
 وكثرة بنا السائل على غير نظير فمقدم انتشار المنع عن البناء بقدرتهم عليهم السلام  
 اياهم في هذا البناء او يحصل العلم بكون هذا البناء وفق قصدهم ومقتد بهم  
 عليهم السلام على استدلالهم بالاستدلال فان تم الدالة في الاستدلال او استدلال  
 آخر على هذا المدعى في القبول وان تم دليل اخر على خلل في الاستدلال او الاستدلال  
 فظهر ان حصول الاتفاق بين المصوتين او الفقهاء على مثل هذا لا يكشف عن  
 قول المعصوم في خروج الاجماع الذي ادر بعضهم في هذا المسئلة من درجة التاثير  
 فيجب النظر في الاستدلال فاذكره في الاستدلال بقوله فيجب تعلق التكليف بها  
 وحده لا يتم بل يتبع تعلقها بواجده ان اراد بوجه تعلق التكليف بالسبب  
 ان لا يتعلق بالاسباب مطلقا بالذات ولا بالعرض لكن لا اختصاصا بهذا  
 البعد والاختصاص بالسبب بل سائر ذوى المقدمات التي كذلك وليراد

بوجه تعلق التكليف بالسبب ان لا يتعلق بالاسباب بالذات والفقهاء  
 فيها كما لا يجد في سائر ذوى المقدمات وعلما في مقتضى ولا يخرج عن كونها  
 في الكتب الاصولية والفقهاء وليس غرضنا ان لا يكون العلم بتحقق الاجماع في المسئلة  
 التي يستدلوا عليها بدليل عقلي بل الغرض ان كلما جازكون مستند جازك دليل  
 مثلا وكون الاتفاق ناشئا من فلا حجة فيه واما ان حصل العلم بقولهم  
 بها بما يكشف عن كشاف يقينيا فهو اجماع وحجة وقدر دليل عقلي لا يفتقر وليس  
 لم يكن تاما وقد اوجبت اليه انما ان دخول مجهول في السبب ليس شرطاً في العلم  
 بتحقق الاجماع المعبر عنه او قال كثير من العلماء الامامية وهو انما يفتقر الى  
 الشيخ طائفة في العدة اذا كان المعبر في باب كونهم حجة قول الامام المعصوم في  
 الامارة قوله شيان احدهما السماع منه والثانية لقوله والثانية النقل  
 عنه بل يجب العلم فيعلم بذلك قوله هذا اذا تعين لنا قول الامام فانما يتعين لنا  
 قول الامام ولا ينقل عنه نقلنا لوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير مزية  
 عنها فانه يحتاج الى ان ينظر في احوال المختلفين وكل من خالف من يعرف سببه  
 ويعلم مشاؤه ويترفع ان ليس بالامام الذي لا دليل على عصمته وكونه حجة وجوب  
 اطراح قوله ولا يعتد به ويعبر اقوال الذين لا يعرفونهم لوان كان يكون كل واحد  
 منهم الامام الذي لا يترفع عن غير اقوالهم في باب كونهم حجة ثم قال صاحب الصلوة  
 قوله من علم كونه من اهل البيت في الاصول رعاية قولهم جازكون ظهورهم في الجملة للفقهاء  
 مع اقوال المنظرين لا يتحقق لنا العلم بدخول قول المعصوم في جملة اقوالهم  
 وقال صاحب المعالم رة فائدة الاجماع لعدم عندنا اذا علم الامام بعينه نعم يصح

فما حصل الاجماع المعبر به ان يكونوا من اهل البيت  
 بغير ادلة اخرى  
 بغير ادلة اخرى

ما قيل في احكام الجواهر السبب في العلم والعلية



وجود ذلك لا يعلم بعينه ولكن يعلم كونه في جملة المجعولين فلا بد من ذلك في وجوده  
لا يعلم أصلا ونسبة علمته اذ مع اصل الكل ونسبه قطعي بخروج عنه وفيها  
يتجه ان يقال انها معللة في كونه على العلم بخلاف المصنوع في جملة انقال الدين في  
حاجته لا اشترط على المجتهدين واكثرهم لا ينسبوا معرفة الاصل والنتب انهم  
اعلم ان مراد الشيخ من الذين لا يعرفونهم في قوله ويتبرأوا من الذين لا يعرفونهم  
كلهم لا يعرفونهم سواء كان فيهم اهل الاستدلال والاجتهاد او العوام لظهور حجة  
هذا الاعتبار بل المراد هو اهل الاستدلال والعلماء ومع ظهور ذلك يدل على كفاية  
ايضا على ذلك ومع ذلك نقول فعل بغير احوال هؤلاء العلماء في زمان ظهورهم  
عليهم السلام اوزان الغيبة فقل الاول نقول هل تعلم ان مؤنسا يعرف كونه مكلفا  
بوجوب اطاعة الامام والتسليم بقوله لا يعرف الا ما لم يشترط في الكمال عند  
جميع الطوائف ومع قوله واعتقاده بان فتنش احوال العلماء الذين لا يعرفونهم  
بهم ومع كل واحد منهم قول واحد في سنة اوسع من بعضهم قول واحد منهم كونه  
الباقيين كونه كونههم محض موافقة في كونه في الاعتقاد الذي ظهر من  
القول وعلم كونه الامام ادهم او تفضل لهم الواقعية في سنة مثلا اطاع عما قول  
المستدلين الذين لم يعرفونهم وعلم انه احدا من اهل البيت عليهم السلام في سنة  
يرونه بخصوص اشهره الذي يرونه فقل احدهم في سنة العزب الغريب بلغة الامام  
من غير ان كيفية حصول العلم او يتبين الى نقل السيد الكف في سنة بلغة الامام  
ولم ينقل احدا من الامم الغريب حصل لزادة في اوائل سنة او كبره او واحد  
منهم هو كونه الامام يعرف علماء احوال وحصل لاحد حاصره هو كونه الامام

2

مثلا وكان جلاصدا وقال يقول هل تظن بوقوع هذا الامر الغريب في غير  
الاجماع وعدم نقل الواقعة الغريبة والمطلع عليها هل تقول هل تكن فيه  
والفقد عدم تحقق التمكن في السابق بعد ملاحظة ما ذكرته وعلى تقدير فرض تحقق  
هذا الامر الغريب انما يكون في غاية الندرة فكيف يحصل لنا العلم بل الظن مع  
كثرة دعوى الغشاق وهم انه تحقق الاجماع في خصوص واقعة ويكون في الواقعة  
متعلق في الامر الغريب وفي امر بعيد الظن وعلى السابق توتر العلم وغيره  
من تفتيش المستبين الذين لم يعرف تسهم ابعده فان قلت في  
في دليل الكلام المنقول عندنا ان لم يكن هناك احد للاقوال دليل غير ذلك والاشارة  
المقطوع بها بوجوب العلم بنظر احوال المتخلفين فكيف عرفناه بعينه ونسبنا  
بقول السابقون فالقول بالقول لا عرف لم يعتبر قول من عرفناه لاننا علمنا ان ليس  
فيه قول لا مالم المعصوم الذي قد عجز فان كان في الغرضين اقوام لا تعرف  
ايمانهم ولا انسابهم وهم مع ذلك محتفلون كانت المسئلة من حيث يكون  
فيها تخير بين ابي القولين شئنا اخذنا ويجري ذلك مجرى خبر المتعارفين الذين  
لا ترجع لاحد مما عدا الآخر على ما تقدم واستدل على التخيير بهما بقوله وانا  
قلنا ذلك لانه لو كان الحق في احد مما لوجب ان يكون مما يمكن الوصول اليه فلما  
لم يكن ذلك على انما في التخيير وترفضنا ان يكون الحق في واحد من الاقوال والى  
بنا ان ما يتم ذلك القول من غيره فلا يكون للمعصوم في الاستتار  
ووجه علمنا ان نظيره وتخيير الحق في تلك المسئلة وتخيير بعض فقهاء الذين يمكن  
الحق من تلك الاقوال من تواتر تلك الالامة وتغيرت بقوله علم من غير انما

[illegible]

人 子

يُنْزِلُ كَذَلِكَ الْوَحْيَ الْكَافِرِ



٤١

لانه من لم يكن كذلك لم يكن التخليف في علمنا بقا السكتف وعدم ظهوره او ظهوره  
 بحري مجواه دليل على ان ذلك لم يتحقق انتهم فظهر من تحقق الاجتماع في زمان الغيبة  
 وعدم بعده قلت لو لم يزل الاستدلال كمن حقه الاجتماع المعروفين بالنسبة  
 انهم وهو لا يقول به ولم يخرج من اختلاف الطائفتين المعروفتين بالنسبة فان قلت  
 يجب تنقية الدليل التام على القولين ان كان له ظهور والتوقف على تقدير  
 عدم احدهما قلت مع كون التوقف خلافاً لمتن دليل الشيخ ما تقول في قوله  
 الطائفتين المعروفتين بالنسبة نقول في الطائفتين اللتين لم يعرفن من قبل  
 ان اراد بقوله لو كان الحق في احدهما لوجب له كونه مما يمكن الوصول اليه لانه لو كان  
 احدهما لوجب له كونه ان يصل كل من الاستدلال والتميز اليه فهو موم وعينه تقديره  
 عدم وصول احد الطائفتين لا يدل على عدم امكان وصولها اليه وعلى تقدير  
 الدلالة نقول الحق ما شرعية اجمعة او عدمها مثلاً فلم يصل الى المحدث او  
 المتكلم الحق وان اراد ان لو كان الحق في احدهما لوجب له كونه الوصول اليه  
 فبطلان السالمة وايضا هذا الدليل مع ضعفه انما يحري اذا لم يكن الاختلاف فيقول  
 احد الطائفتين بما يقابل ما قاله الاخرى مثل مشروعية اجمعة في زمان الغيبة وعدمها  
 والاكثف يكون اجمع بالخبر والفتوى انما يشاع كونه القولين للذين قال بكل واحد  
 طائفة مجهولة التثبت متقابلين وانما يكون كذلك اذا لم يثبتوا احد من الطائفتين  
 او احدهما مما هو المشال الذي ذكرته لك في غاية الضعف كقولك  
 الذي في حارة الطائفتين اللتين عرفن من قبل انهما كانتا في ذلك وايضا قوله  
 وترفضا ان يكون الحق في واحد من القولين في غاية الضعف لاننا لم نعد مجاز

٤٢

الاستشارة وجوب اظهار الحق ففعل بعض الموانع مثل التفتية وغيره مما لا يطلع  
 عليه من غير الظهور او الاظهار ونقول القول بحجية خبر الواحد وعدمه  
 فاحدهما باطل قطعا فاما في منتهى ثبوت الامام عليه السلام اعلم العالمين به حقيقة  
 اكمال واشت صديق تعالى بالمعجز والحقبة عدم باري الاختلافات التي في زمان الغيبة  
 على وجه يظهر حقيقة احد العالمين باحد المتقابلين وخطا قول الآخر مقابل الآخر كثر  
 من لم يفر عن غير لاراد تنقيح المسائل الشرعية وضعف كلام صاحب العلم والهدى ومن  
 وافقه لا يخفى ولا البيان واذا عرفت ضعف اعتبار مجهول النسبة في الاجتماع فاعلم  
 ان اتفاق القدماء في مسئلة توقيفية لا يتوهم ان كان استنساظا من الدلائل  
 العقلية يوجب العلم بكونها مأخوذة من المعصوم فان ثبت فافرض انهم احد  
 المعصومين من ارث النبوة مع العصبة فاجاب بانها من قبل ان تفتل اسأل عما كان  
 شيعته فقال عطاك جواب النبوة وقال ان اختصاص النبوة بالارث فيقول  
 مثله الشيعة ما سمعته من عليهم فقال مثل ما قال الاول فغير بعض مراتب المتكلم يحصل  
 اليقين بصدقهم وكون ما افترض عليهم بعنوان التفتية وان ثبت فافرض انك  
 هذا التام ووزارةه وبريد او عبد الملك في محراب لم قائلين باختصاص النبوة  
 بالارث بما توقف فانظر هل تعلم صدقهم في الفتوى وان لم تعلموا انك ما سمعوا  
 عليه السلام لا وقل انك لا تقدر على تجري خطا منهم في مثل هذه المسئلة التي هي  
 للعقل فيها اصلها بل يمكن كونه ما سمعته من عليهم صادر عنه بعنوان التفتية كونه  
 قولهم ما اخذوا منه عليه السلام فظهر انك ان اتفاق الكل ليس هو راي بعض المعصومين  
 كما انه لا دخل لادخل مجهول النسبة في الاجتماع وزعم بعض العلماء ان مدار الامر على



٨٨

اهل العلم ولا مدخل له في قول جمهور المتأخرين لا يتبع اتفاقهم على البطلان والاشارة على  
 الامام اظهر خطاهم وبعد ما عرفت ضعف كلام شيخنا لا كتابه لا بيان ضعف هذا  
 انه بل يجوز احداث قولنا الثالث وبقوله اذا اختلف اهل عصره قولين او  
 ازيد لا يجوز في القولين على الاول والمرتب الزائدة على الثالث ففيه خلاف الجاهل  
 وذكر الاشكالية مثل انه بين المشتري البكر ثم يبيع بها عيا فقيل لو طرأ بينه وبين البكر  
 وقبل يرد مع ارش النقص فالقول برده مما ناول ثالثا ومثل فيه  
 النكاح بحبوب مخصوصة فقيل ببيع بغيرها وقيل لا يفسخ بشرائها فالقول بفسخ  
 بعضها دون بعض قول ثالث ومثل اشكالية اخرى لا غرض في نقلها ونسب الشيخ  
 الاكثر والتجوز لا الاقل وقيل بعضهم بالتفصيل بانه الثالث ان يبيع شيئا متفقا  
 عليه فلا يجوز وان لم يرفع يجوز والاول مثل مسئلة البكر للاتفاق على انها لا  
 مجانا والثانية كسلسلة في النكاح بحبوب خاصة وافق في كل مسألة مما  
 وقال العلامة طائفة من هذه النهاية كل مسألة اشتملت على موضعين على الاطلاق فافهم  
 فيها اما بالايكالكه او بالايكالكه او بالايكالكه في بعض السبل البوابة فاذا اختلف  
 اهل العصر على قولين في هذه الاشكال الثلاثة بان يقول بعضهم بالايكالكه او  
 السابق بالتكليف او بالاقسام او قال بعضهم بالتكليف والسابق بالاقسام  
 فقول يجوز لم يجز بان يقولوا بالثالث منه يجوز والامامية انهم لم يوردوه  
 اهل النظر وبعضهم يفتي في بعض الشبهة جوارحه وهو غلط ووجه ذلك  
 ظاهرة لان الامامة اذا اختلفت على قولين فافهم واحد منها وهو الذي يشتمل على  
 قول المعصوم فيكون له ما بطله فالثالث او ما بطله الشبهة ونظير ذلك ان يرد

٨٩

قول طائفة بالايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه  
 الايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه  
 بالتمام والايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه والايكالكه  
 فيحصل العلم بعد خروج قول المعصوم عليه السلام في الطائفتين كقولهم  
 الموجبة الكلية التفرقات بها طائفة مختلفة على مسائل على شكل واحدة من مسائل  
 المدبرية في الكلية وكذلك في الكلية التفرقات بها طائفة اخرى في كل مسألة  
 صدق في احد الطائفتين في الكلية التفرقات بها يمكن كذا على من ياتي في الكلية واحدة  
 في يحصل مسائل المدبرية فيها وعلى القائل بالاقسام فان قيل فله كل واحدة من  
 الطائفتين في تخطي كجتيه ما احصا كل واحدة من الطائفتين فيه وخطا  
 ما زلت فيه فاختار قول كل من الطائفتين ما اصاب فيه فكان المصيب  
 القائل بالاقسام الذي هو القول الثالث وكذلك في فرض احد الطائفتين  
 قائلة بالموجبة الكلية والاخرى بالاقسام فكما يمكن ان يكون الاول والثاني والباقي  
 الواردة في المسائل المتوفرة الدواعي منصفة في الدلالة على الموجبة الكلية التفرقات  
 بها طائفة والدلالة على الاقسام التفرقات باخرى فيمكن العلم بعد خروج  
 قول المعصوم من احد ما قلنا فكيف يمكن ان يكون الروايات المتلفة بالايكالكه والتكليف  
 وارادة في كل مسألة من المسائل المدبرية في الكلية فرجع احد الطائفتين الدلائل  
 الدالة على الايكالكه والبعض الدالة على التكليف فيمكن خطا كل واحدة من الطائفتين  
 كجتيه في كل الروايات الدالة على التكليف وبعض الروايات الدالة على الايكالكه في بعض  
 الدلالة على التكليف والبعض الدالة على الاقسام الذي ثالث به الطائفة القائمة بالاقسام

كجتيه



وقس على ذلك نسبة اذا كان القولان صادرين قطعية والاقسام والقولان الشرع  
 هو الموجبة القطعية او الاقسام على وجه مخالف للقسام الذي قالت احدى  
 الطائفتين فان قلت ما صنعت ما تعاقب الشبهة على المنع الذي يظهر كذب  
 العلاقة بوجه لا يجوز ان البعض الشبهة قلت يمكن صدق البعض في النسبة لبعض  
 وعدم اطلاق العلاقة بوجه على قول ذلك البعض مخصوصا مع منافاة القول بالنسبة  
 على البعض لاصل الشبهة الذي هو قوله قول المعصوم القولين وظهوره عند الشبهة  
 عنده كما اشار اليه بقوله ومجيبهم في ذلك ظاهرة ومثل ذلك العطف في خبر جابر الجعفي  
 الكرام عنهم انه وايضا لا يدرك اتفاق الشيعة الذي يظهر من كلام العلاقة على الاجماع  
 الذي هو حجة عندهم وهو الذي علم دخول المعصوم فيه وظهور الدليل عندهم على ما ذكره  
 لا يدل على دخول المعصوم في القول الذي هو مقتضى الدليل لان الظهور عندهم لا يوجب  
 على القطع وتخص كونه وغيره ايضا بالاجماع الذي حجة عند الشيعة ليس حجة علينا  
 عند ظهور ضعف المأخذ وقد عرفت في المسئلة الاولى ضعف الاتفاق الذي  
 يشأ ان يقال في هذه الادلة ان القول بالتفصيل الذي لا يوجب في بعضهم  
 من محل النزاع لان البطلان الرد مما انما هو كونه بخلاف الاجماع في نفسه كونه قولاً  
 ثالثا لا يدل على البطلان فالصحيح انما علم انما هو بعد نقل الاقوال الثلاثة  
 والمتجرب على اصولنا المنع طلقا لان الامامة في احد الطائفتين فرضا قطعيا  
 فالحق مع واحدة منها والافق على خلافه واذا كانت الثانية بهذه الضيق فالتأني  
 بطريق اوله وكذا القول فيما اراد وقد عرفت بآذنة انفا ضعف القطع كونه  
 الامام في احد الطائفتين لا محال كونه مع اثباته فلا تغرر به في القطع بغيره

محض

ضعف المأخذ في جواز الفصل بين المسلمين اذا لم يفصل الله بينهم  
 قال العلاقة بوجه من قبل من بعد الفصل بين المسلمين وحققت ان الله انما انفقوا  
 على عدم الفصل بينهما فانما لا يجوز الفصل سواء حكموا بعده في كل شئ او في البعض  
 واقامة الشبهة ان حكم الله بحكم واحد فيهما اما بالتفصيل او اجماعا وان حكم  
 البعض فيهما بالتفصيل والافق بالتفصيل او ان لا يفصل بينهما منهم حكم فيهما ففرضه  
 القولان اذ لا دليل على حكم واحد هو كان في الاقوال ذلك وان لم يقتضوا على  
 عدم الفرق كمن لا يكتفي فيه من فرق بينهما فان علمنا انما هو ان حكم فيهما جوي في بعض  
 عدم الفرق فيهما من فرق التمسك وورث الامالة ومن منع احد ما منع الاخر لا كما  
 في الطريقة وهو حكم في الامام فهدى الامام في بعض خلافه في بعض احوالها  
 انما هو من سائر الاجماع كضعف وان لم يعلم انما هو الطريقة فالحق جواز الفرق  
 لمن بعدهم علمنا بالاسلاف انما هو من سائر الاجماع فالحق جواز الفرق  
 يستلزم ان من قبله مجتهد في حكم ان يوافقه في كل حكم من سائر الاجماع وهو في المطالبات  
 وفيه نظر لان القسم الاول والاقول ان الله ضعيف لان حجة موقوفة على كونه  
 الامام عليه السلام داخل في حكم الله الذي هو القول بعد الفصل بين المسلمين  
 بانحصار ماخذ المسلمين فيما يدل على انما هو في الحكم والاول بعد لان التعارض  
 اثنان في احكام الامامة عليه السلام بيان حكم مسلمة لا بيان عدم الفرق فيهما  
 والثاني انما هو في ظاهره في جميع احوال المنصوصة من الامامة بعد الفرق فظهر اذ كان  
 انما لم يحصل العلم بقوله عليه السلام بعد الفرق او بانحصار ماخذ المسلمين  
 فيما يدل على الاشتراك لا يمكن الحكم بعد جواز الفصل والقسم الثاني في الضعف

الفرق بين  
 الفصل بين المسلمين  
 الفصل بين المسلمين  
 الفصل بين المسلمين

الفرق بين  
 الفصل بين المسلمين  
 الفصل بين المسلمين







خصوص القفظ بان قال لفظ عام او خاص كما في قوله من العلم بحيث ظهر دخول المعنى  
 في القائلين بهذا القفظ الذي ليس هو المقصود والظن عدم ثبوت تحقق مثل  
 هذا الاجماع المبهمة المراد سوا فرضه المبهمة لفظا لفظا خصوصا على القول  
 العلم والاجماع فاذا ذكره فيها محض الاحتمال العقلي الذي لم يظهر نفعه والاجماع  
 النظر الذي نقلت عنه ظاهر لم يظهر دليل على حجتيه الا الدليل الرابع على ضرورة  
 وبعد تأمل كثرة الاختلاف في دعوى الاجماع لظهورهم القطع فيها حصول  
 الظن لنا فيما هو ظنهم في غاية الاشكال اذ اذ اقرت بما في الاجماع  
 ولم يعلم لهم مخالف بل هو اجماع ام لا فنقل الشبهة انه ليس اجماعا قطعيا خصوصا  
 مع علم العين لغيرهم بعدم دخول المعصومة ومع عدم علم العين لا يعلم لهم الباقي  
 سوا نقول ولا يفر عن علم خلافه فان الاجماع هو الوفاق لا عدم علم الخلاف وقيل  
 هو حجة مع عدم تمتك ظاهر حجة عقلية او عقلية لظن ذلك لان عدلهم منع  
 من الاتهام على الاقا غير علم ولا يميز من عدم لظن الدليل عدم الدليل انه وكسبه  
 مواضع نظر اولها قول ليس اجماعا قطعيا لان اقرار الاصحاب مع عدم العلم  
 بالكلية لا يبعد العلم دخول المعصوم اذ لم يكونوا في زمان لا يعلمهم وما يرب  
 زمانهم وانما اذا كانت اجماعهم من هذا المصداق او كمال المطلعين على خصوصيات  
 احوالهم باعتبار قرب الزمان وكانت المسئلة توقيفية لا يتوهم فيها الماخذه الشاذية  
 الضعيفة فيمكن حصول العلم كونها مأخوذة منه عليه السلام ولا يوجب الاجماع على  
 الامامية ازيد من هذا وثانيها قوله وخصوصا لا قوله لان العلم بالبرهان يعلم  
 بعد كونهم معصومين ولا يتوقف الاجماع على كون احد حسيين معصوما بل يكفي

العلم كون الفتوى مأخوذة منه عليه السلام وهذا العلم قد يحصل بفتوى المعصومين  
 او مات اليه او اواخر المسئلة الثانية في اشارة البتة وثالثها قوله ومع عدم علم  
 العين لا قوله لا عدم علم الخلاف لان مراده بعدم علم العين عدم العلم بالكل وان كان  
 البعض حلو ما بالعين بقرينة المقابلة ويكون مراده بعدم علم العين في مسئلة  
 الاجماع هو دخول مجهول الشك لكون الكل مجهول الشك كما يعرف ان نظرية كلامهم  
 فاذا كان اجماعهم المعروفون الذين هم بعض الغائبين اجلاء من هذا الصنف لا يبعد  
 والمسئلة على الفتوى ان ذكرته قد يحصل العلم باخذ ما في المعصوم كذا ذكرته المسئلة الثانية  
 وعدم العلم بوفاق الباقين لا يضر والاجماع الذي هو معتبر عندنا ليس هو الوفاق بل  
 مشروطا به واربعا ظاهر قوله وعلى وجه حجة مع عدم تمتك ظاهر حجة عقلية  
 او عقلية لان ظاهره يقتضي مع عدم اية حجة في الاجماع مع تمتك ظاهره وكذا ذلك  
 بل اتم حجة المتمسك بالظن لا الاجماع وخامسها قوله لظن ذلك باذنه صاحب  
 المعامل بقوله في الكلام عند ضعيف لان العدالة انما يؤتمرها بعد اتمامها  
 بغير ما يظن الاجتهاد ودليلا وليس انما يؤتمرها على الظنون انما يؤتمرها  
 يلحق بالجميع على اتم حجة ام لا قال صلح الحكم فيها ايضا بغير الشهادة المذكور  
 بعض الاصحاب انما في المشهور بالجميع عليه ويستقر ان كان مرادنا التيقن في  
 اتم حجة لا يكون واجعا واجبا على مثل ما قال في الفتوى لا يعلم لها مخالف وقوة الظن  
 في جانب الشبهة سواء كان ثبوتها في الرواية بان كبرتها وبينها والفتوى تضعف  
 بنحو ما ذكرناه في الفتوى بان الشهادة التي يحصل معها قوة الظن من حيثها قبل  
 الشبهة لا الواقعة بعده واكثر ما يوجب شهرة كلام الاصحاب احدث بعد ذلك

التي



كان عليه السلام في كتاب آراءه الذي ألفه في دراية الحديث مستنبطاً لوجهه  
 أكثر الفقهاء الذين نشأوا بعده الشيخ كانوا يتبعونه في الفتوى بتقليد أكثره اعتقادهم  
 فيه وحسن ظنهم بقلوبهم المتأخرون وجدوا الحكماء مشهوره قد عمل بها الشيخ وسامعوه  
 فحسبوا شهادته بين العلماء وما أدركوا أن من جعله لا الشيخ وإن الشهرة إنما حصلت  
 قالوا لو قدر الله نفسه في العلم على الذي ينبغي منه وتعمقه في غير تقليد الشيخ في العمل  
 المحقق سديد الدين محمود المحقق السيد رضي الله عنهما وسعي جماعة قال السيد  
 في كتابه المستنير بالهجرة الملهية أخبرني جدِّي الصافي وأبوهم في ذلك أن قدس الله روحه  
 أن المحقق قد شاء أن لم ينسج للماتية مفت على التحقيق بل كلهم حاك وقال النية  
 عقب ذلك والآية قد ظهر أن الذي يفترى ويكذب على سبيل حفظ كلام العلماء  
 المتقين من أنتم أقول يظهر من قول صاحب المعالمة وبيان الشهرة التي يحصل بها  
 قوة الظن فحجة وعدم حجة الشهرة بين المتأخرين إنما هو لعدم حصول الظن بها أو  
 من غير عدم الدليل على حجة هذا الظن لأن شيئاً من الدلائل التي استدل بها  
 على حجة خبر الواحد ليس جارياً في حجة هذا الظن لا الأول لعدم ظهوره في كمال  
 هذا الظن في التفقه في الدين من غير الإتيان بالادلة في حجة ولا الثاني لعدم ظهوره  
 في النسخة المستنبطة من الأثرين عند محمد الفاسي يقول هذه الشهرة عند محمد  
 العارضي ولا الثالث لعدم شهرة العمل بشي من هذه الشهرة في زمان الحضور عليه السلام  
 حتى يظهر عدم التسليم بالتبديل لم يظهر العمل بشي من هذه الشهرة في زمانهم عليه السلام  
 ولا الرابع لعدم لزوم العمل بهذا الظن من الدليل الرابع ولا مطلق الظن حتى يرد  
 الظن فيه ويمكن أن يقال قد قرأ صاحب المعالمة الدليل الرابع على حجة خبر الواحد

على وجه يظهر منه وجوب العمل بالظن عند تنافس طرق القطع وجوب العمل بالظن  
 الشهرة التي يغنيها الظن بغيره في عموم وجوب العمل بالظن وقد قدس الله روحه  
 الرابع أن باب العلم القطع بالحكم الشرعية التي لا يعلم بالضرورة في الدين لا يتم  
 من باب العمل بالبيت عليهم السلام كونهما مناصاً قطعاً إذا لم يوجد من الباب لا يفيد  
 الظن لا بعد الشهرة المتواترة وانقطاع طرق الاطلاع على الإجماع فغير حجة النقل  
 بكون الواحد ووضع كون أصالة البراهين لا تغنيها الظن ويكون الكتب على ذلك  
 وإذا تحقق أن باب العلم حكم شرعي كان التخييف فيه بالظن قطعاً لا عقل  
 قاض بأن الظن إذا كان له جهات متقدمة متفاوتة بالقوة والضعف فالعدل  
 على القوة فيها لا الضعيف في وجوبه ولا ريب أنه كثير ما أخبر الواحد يحصل به  
 الظن بما لا يحصل بشي من سائر الأدلة فيجب تقديم العمل بها لأن في الكلام ولأن  
 ذكره في آيات حجة خبر الواحد ليس يدل على حجة في تقديم الظن عند الاستدلال  
 بل هو مقييد العلم وقوله بأن الشهرة التي يحصل منها قوة الظن من كماله قبل  
 الترخيص يدل على حصول الظن القوي من هذه الشهرة فهو جدير بالعمل به خبر الواحد  
 الذي يحصل بالظن لا ضعف منه في الظن فلم يكن كان في الخبر لغيره مستجماً الشرائط  
 جواز العمل به وقال صاحب المعالمة أيضاً بعد نقل كلام السيد مرتبة طائفة  
 في منع العمل بخبر الواحد وجواز العمل بالسيد وقد ورد السيد عليه السلام في  
 بعض كلامه سؤالاً قال قيل إذا سدرتم طرق العمل بأخبار الأحاديث أي شري  
 تقولون في الفتوى كلها قال صاحب المعالمة أن معظم الفتوى يعلم بالضرورة من  
 الشرائط عليهم السلام في أخبار المتواترة ولم يعمد في ذلك فيه وأما نقل قول السيد



محمول  
 على اجماع الامامية وذكر كلاما طويلا في بيان حكم ما يقع فيه الاختلاف في  
 اذ اذا امكن تفصيل القطع باحد الاقوال من طرق ذكرها فحين العمل على ذلك  
 كما في خبرين بين الاقوال المختلفة لفقد دليل التحيز ولا ريب ان ما اتفاه  
 من علم معظم الفقه لفروقه وابعاج الامامية امر متعذر في هذا الزمان وشاهد  
 في التكليف بها تفصيل العلم غير جائز ولا لاكتفاء بالظن فيما يتعدى العلم  
 لا شك فيه ولا نزاع وقد ذكره في غير موضع من كلامه ايضا فيستوى في الاخبار  
 وفيما لا يرد له الامانة المعقدة للظن في الصلاحية لاثبات الاحكام الشرعية كما  
 حققناه استمر وهذا الكلام ايضا يدل على جواز العمل بالظن عند سداد  
 ما يفيد العلم واستواء الامور المعقدة للظن في جوازها العمل على ما يجري هذا  
 الدليل بحسب الظن في جواز العمل بالقياس الذي يعينه الظن كما ذكره في خبره  
 الدليل الرابع على جواز خبر الواحد ويندفع باذنه هناك ان كثرة الاحكام  
 التي لا يجوز لها العقل والظن اذا اختلفت عن القرائن كما سيظهر لك فالشبهة اولها  
 بعدم الافادة وليس في خبر من هذا الكلام الحكم القطعي لعدم الافادة بل بدور  
 الافادة فلا يصح الاعتماد على خبر واحد وعوى الشهرة ولا بعد ثبوتها بحسب الشبهة  
 فان كانت صحيحة فلا اعتبار بالشبهة التي نشأت منها وان كانت قوية  
 فالعقد هو المأخذ وان كان الشهرة نوعا من الشهرة وان كانت الشهرة في الكلام  
 التوقيفية التي لا يظهر لها مأخذ ولا يبعد كونها في غير قولهم عليهم السلام او ما هو  
 في حكم قولهم فلا يبعد حصول الظن بكون مأخذ ما هو الصحيح والاعتدال بالظن  
 لا يضر ترك الاحتياط فظهر ما ذكره من ضعف إطلاق القول بافادة الشهرة بين

الاعتماد على الشهرة

القدماء القطن انه اذا ظن احدكم ان هذا العلم لا يستدل به بعد بل حجة تحقق  
 الاجماع الذي هو حجة بالامانة المعقدة للظن بتحقيقه بل هو حجة ام لا فنقول لا غير  
 من الدليل الرابع يدل على الاول ولا يجد ان راجع في التفقه كمن الحكم بالاندراج  
 لا في من اشكال انه بل الاجماع القطعي في قول المعصوم عند المنقول  
 بخبر الواحد حجة بالاشبهة لا في نقل اليه بواسطة او بواسطة نقل الناقل دعوى  
 مستند الاجماع القطعي به اذا لم يكن النقل متواترا ولا محفوظا بقرائن تفيد العلم  
 ام لا ان في الاول ويدل عليه الآية الاولى ولا يرد على العلم بهذا الاجماع في التفقيه  
 ونقله في الاثر اربع اوجه لا يذكر في بيان دلالتها على حجة خبر الواحد والظاهر  
 ايضا لا راجع في الثاني فبالامر بالبين عند محمد الفاسق يظهر جواز العمل بال  
 عند محمد العادل غير حاجة الى التبين وعند محمد الفاسق ان كان مقتضى خبر  
 العمل به والدليل الرابع ايضا على التقريرين اما الاول لانه ثبت جواز العمل  
 الاحاد والظن عدم الفرق بين نقل لفظ المعصوم كغيره وبين نقل العلم بقوله  
 خبر او بقرينه الذي يظهر منه اعتقاده عليه السلام وان لم ينقل منه العلم فذلك  
 لفظ وانما الاخير فلا ينفيد الظن بمقتضاه ولا يدل على الدليل الثالث على  
 خبرين التقريرين اما الاول لعدم ظهور عمل القمحية في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 بالاجماع المنقول بخبر الواحد بل بالاجماع طلقا ولا يكون طريق القمحية صالحة  
 العمل بالاجماع المنقول بخبر الواحد بل بالاجماع طلقا ولا يكون طريق القمحية صالحة  
 انما مقتضى فاعلم ظهور شيوخ نقل الاجماع المنقول بخبر الواحد والعمل به في زمان  
 الآية عليه السلام بحيث يظهر من عدم ظهورهم بخبرهم كمن عدم جواز خبره

الاعتماد على الشهرة





بعد بر این لایقین و الدلیل الرابع فظهر ان جواز العمل بغير الواحد فظهر ان العمل بالاجماع المنقول بالاحاد وان كان تدعى بالاجماع بغير القطع به فانقول بالتأويل ونضعف ان اذا اذعوت في اجماعا على مسئلة ولم يشهد القرائن على الحقيقة بل يجب الاعتماد على بعض الدعوى كدلالة الشك في الاصل المعصوم يجوز العمل على ما لم يظهر حقيقة الدعوى الظاهر عدم جواز الاعتماد عليه اذا لم يشهد الامامة على الحقيقة لا كما قيل كون الاجماع انما في غير قضية قطعية قطعا يتوهم عدم كونه قطعا بوجهين احدهما اعتبار بعض العلماء بالكرام وجمهورهم ان الاجماع الظاهر كظاهر ما نقلت عن العلامة في المسئلة الرابعة وانما استنباط بعضهم الاجماع من الدلائل التمهيدية التي لا تقيد العلم بل لا يبعد القول بعدم فائدة بعضها الظن ايضاً ويؤيده ان الشيخ في ذكره الخلاف في محبة دليله على ان شرط الامامة في انعقادها على تقدير تمامه واستنباط الاجماع عليهم انعقادها بالارعية مع سخافة الدليل وقوله في هذا الكتاب بلا فاصلة كثيرة انعقادها بها وان المحقق في العبر استنبط الاجماع على مثل ما استنبط الشيخ عليه مثل دليله مع كونه اعم من زمان الغيبة في هذا الكتاب ولا يمكن توجيه كلامه من هذا الوجه بخبر عن التشوش الذي يصير في التزامها باعتبار ان الدلائل التمهيدية في استنباط الاجماع ويؤيد احتمال كون الاجماع غير قطعي ما ذكر الشهيد في الحاق بعض الاصحاب المشهور بالجمع عليه وحكمه بوجه في احتجاجه لا فائدة الظن فاذا كان مدار المحجة هو اخادة الظن عنده فالاجماع الظن في محبة وكذلك يظهر من قول صاحب العالم حجية الشهادة الشريفة قبل زمان الحج كما مر في

وعدم الانتفاء



المسئلة السادسة وتؤيده دعوى العلامة الاتفاق ومباحث العالم القطع في حجية الاجماع المركب بدليل منعك كما ظهر في المسئلة الثالثة ودعوى البعض الاجماع وجوبه بسبب فتم مقدمة الواجب المطلق مع عدم ظهور طريق استنباط عن كلامه عليه السلام او تقريره بل المظنون عدم الاستنباط من احدهما وعدم اختصاص الدليل بالسبب كما ظهر في المسئلة الاولى وليس غرض عدم الاقرار بنقل الاجماع مطلقا بل غرض عدم الاعتماد على الدعوى في الشهادة القرائن على الصدق فان قلت لا وجه لذكر صاحب العالم والشهيد في الشهرة والاجماع الظن في لا يوجب استنباط للاجماع بل ما نقلت من الاجماع الذي رعاه الغير فالمعبر فيه كونه مقتضى النقل لاضا بطريق الاستنباط ويؤيده ما ذكره صاحب العالم في بقوله اني اقتناع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في زمانها او ما ضامه في غير حجة النقل او لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف وهو خوف عدم وجه المحبة في العلمين ليدخل في علمهم ويكون قوله مستورا بين اقوالهم وهذا مما يقتضيه اتفاق نقل الاجماع يدعى كلام الاصحاب على قرب من عصره في زمانها او ليس مستندا لان نقل متواتر او احاد حيث يعتبر اوضاع القرائن المصنعة للعلم فلا بد من براديه ما ذكره الشهيد في الشهرة واما الزمان اتفق على ما ذكرناه لغاية لعدم ظهور الائمة واسكان العلم باقوالهم في حصول الاجماع والعلم بطريق التبع وجه التأييد ان كلامه صريح في اقتناع الاطلاع على الاجماع في اشكال زمانها في غير حجة النقل قلت كيف يصل بينهما الشهرة والاجماع الظن في تقوية ما ظهر من غيره الذي هو احتمال اعتمادنا بغيره مثل هذا الظن الذي



لا محجة فيه فلا وثوق يكون للجماع قطعيا عند المدعى من غير الاطلاع على الدعوى  
 ككلام اشأله انما هو لتقوية الاحتمال لا لاثبات الاعتماد على القطع واليقين  
 والمشار اليه بهذا قوله وهذا ما يقطع بانفساء اما وجود المجتهدين المجهولين  
 الامام في علمهم ويريد على الاول انه يدل هذا الكلام على ان عدم الاطلاع على  
 الاجماع في اشكال هذا الزمان انما هو عدم تحقق المجتهدين المجهولين في زمان  
 المجهولين متحققين تحقق الاجماع الذي علم دخول المعصوم ولا وجه لهذا لان  
 مراد المجتهدين المجهولين انما المجهولون عند الكل وعدم البعض فان كان المراد  
 المجهولين عند الكل فكما لم يتحقق المجهولون بهذه المعية في هذا الزمان لم يتحققوا  
 عند ظهور الآلة عليهم السلام وان كان عند البعض فكما كان تحققهم في زمان ظهور  
 الآلة قبلهم لم يمكن ان يتحقق في هذا الزمان والظاهر حكم زمان الغيبة الصغرى  
 حكم الغيبة الكبرى في هذا الباب فيستبرح على كلامه على الشاذ ونوحيه قوله وان كان  
 باقوا لانه لو كان كذا هو اتصال الاول لكان المناسب ان يقول بذلك وان  
 العلم بتحقيق المجتهدين المجهولين فيكون ما ذكرته من قبل انقله صاحب المذكرة هو  
 وهو ما قال بقوله قال المحقق في المعبر واما الاجماع فعندنا محجة بانضمام المعصوم  
 فلو خلا المائة فترفعنا شأخ قوله لا كانه محتمل وجعل في اثنين كان قوله محجة  
 لا باعتبار اتصافها بل باعتبار قوله فلا تغتر اذا لم يتحقق فيه الاجماع بانفساء  
 والعشرة في الاصحاب مع جهالة قول الباقيين الا مع العلم القطر بدخول الامام  
 بجمله في الكلام وهو في غاية الجودة والعجب في غلط جمع الاصحاب عن هذا المثل  
 وتساوهم في دعوى الاجماع عند احتياجهم بغير اهل القضية كالحكام في حوزة

غرض اتفاق جماعة من الاصحاب فعندوا بغير نسخاء ان الذي جرى عليه المصطلح في غير  
 جلية ولا دليل على محجة معتد به وما اعتد به عنهم التمسيد في الذكر من تسخير  
 المشهور اجماعا او بعدم الظفر من دعوى الاجماع بالمخالف او بتاويل الخلاف  
 على وجه يمكن مجامعة لدعوى الاجماع وان بعد اوارادتهم الاجماع على رواية  
 بعض الرواية في كنية منسوب الى الائمة عليهم السلام لا يخفى عليك ما فيه فان تسخير  
 اجماعا لا يدع المناقشة الزكنا ما هو القبول عن المصطلح المتقرر في  
 الاسول من غير اقامة قرينة على ذلك مع ما في الضعف لا شفا الدليل على محجة  
 شكة كما سنده واما عدم الظفر بالمخالف عند دعوى الاجماع فادفع حاله في  
 قوله بغير من قريب منه ما يدل على خلافه فاننا في مواضع لا يجازيها في  
 وبجمله فالاعراف انما هي في كثير من المواضع اختلفت في كمال القدر والعلل في  
 نسخاء والله اعلم انتم كذا في قوله سنده اشارة لا مانعة في المسئلة  
 فارجع اليه فان قلت قد اعتبر المحقق العلم القطر بدخول المعصوم كماله في  
 قوله الا مع العلم القطر بدخول الامام في كجمله الذي نقل به من نسخاء في  
 الاجماع واجتهد فيه كما نقل ايضا فاذا عرفت عواء الاجماع في القرينة كجمله  
 على الاجماع القطر على الكلام العادل على اصله هذا المكنى قلت بعد ظهور  
 في استنباط الاجماع والاجتهاد فيه لا يبرق الوثوق بعدم المسألة ما لم يظهر  
 كونه لما خذ قطعيا ويكون مثل سائر اجتهادات الزمان يكون محجة لولم نقل  
 كونه لا ينعف منها باعتبار عدم وقوع الاجتهاد في الاجماع في محله فانما  
 نزع المقام فانما هي لما يتجلى عليك اعلم ان الاصحاب برهمن ادعوا الاجماع في غير







الاشارة الى التمسك

ذلك ان ادعاء الجماع الامارة عليه من ظهور الاجماع على خلافه فذلك في قول  
 المحقق لو ادعى له باقية قبل الوضوء وهو من غير عتق عليه في اصل المال اجابا  
 لانه انما يعترف الثالث ما يخرج من ملكه وفسا لم يخرج بل بالقبول ملكه والحق عليه  
 تباعد ما تكلم ما تكلم وانما ادعاء المصنف الاجماع على الحكم في النظر لا يقتضيه  
 من اجابا وكان لم يظهر له مخالف قبله والافا المسئلة فتمت له والعادة محض في  
 حكمها فمستقيم لا اعتبار بغيره من الثالث كالتقاضي اختيارا وقوله العلامة في  
 استاده انما ان اختيار السبب كاختيار السبب فيكون الاول مقدورا وانما  
 كذلك وهو قول بعض المتكلمين في فله لم يرد من كون المتن في قوله في اصل  
 وانما لم يرد ذلك لو لم يكن مستندا لاختيار المصنف في التمسك والاقوى في اختيار المصنف  
 ولا يقدح دعوى الاجماع في فتوى العلامة بخلافه لان قولنا اجماع اجابا انما يكون  
 محتمل مع تحقق دخول المعصوم في جملة قومه فان حجته انما هو باعتبار قوله عندهم  
 ودخول قوله في قولهم في مثل هذه المسئلة النظرية غير معلوم وقد شبه المصنف في هذا  
 المعنى عن ذلك فقال ان حجته الاجماع لا يتحقق الا مع العلم القطعي بدخول قوله  
 المعصوم في قول المجدين في من غير الاقرار بمنع حجة وغير خلاف ذلك وهذا  
 الاضاف غير ممكن فان ادعاء قولنا محض حاش لا يعرف قوله في قول جماعة  
 مروية في تحرازها فتمت عن ذلك القول به دون العلم بواقعة لهم كتم بار وبنها  
 يظهر حواجز مخالفة الفقيه السابق لغيره من المتقدمين في كثير من المسائل التي اثارها  
 فيها الاجماع اذ اقام عنده الدليل على ما يقتضيه خلافه وقد اتفق لهم في ذلك كثيرا  
 اكثر من ان التمسك في حجة عند الناس ودون المشاعر انهم قد ذكرت في محض الكثرة

مستعمل لاسم

١٠٦

ما كرهه جهنا سابقا مع بعض مراد لعدم اطلاقه على قوله في ذلك ما قلنا  
 ما اطلعنا على ما ذكره نقله للتأنيد واشارة سلب النظر في قوله وكان لم يظهر  
 فما قلنا بل ان المسئلة التمسك في اشكال التمسك لا يكون الحكم كونه اجابا  
 بالمعنى الذي هو مستبعد للاصحاب وغاية ما يمكنه عدم ظهور مخالف وصرح في  
 بهذه العبارة ثانيا بقوله ولا يقدح دعوى الاجماع في فتوى العلامة بخلافه  
 رعاية للتدريج فيما بينه العادة والشبهة من سرقة الادعاء ولما توفيقه في  
 فاشارة لاما اعتبره من دخول مجهول التمسك في اجابا فيقول الاجماع وقد عرفه  
 وقال به في قول المحقق في ذلك وان كان جنسيا فله الرجوع ما رأت العين باقية فان  
 تلفت فلا وجه وليس بخلاف في هذه الفتوى الا مع المرجعية حيث يجوز اطلاقها  
 ما لم يتوقف وحجتها الضعيفة هذه عدم قبول شلبي وادعاء ان الحكم بالردم  
 مع التلف اجماعي وهو في مقابلة دعوى المرجعية ونقل به في مسئلة اشكال  
 الكثرة النكاح وعدم الاستدلال الاول بالايات والروايات ثانيا قال  
 اشكال الاجماع وقد ادعاء المرجعية في القول والاجماع المنقول في الواحد  
 كما قرره في الاصل خليف مثل المرجعية ثم قال عند رسول نوبة اجابا في التمسك  
 واما دعوى الاجماع فواقعة في معركة النزاع وكثير في سائر الشبهة لانه ثبت  
 على المرجعية في الفقه الصدوق في المنع وابن ابي عمير في مثل الفتوى واما العمل  
 المحمدي فيستوفى في التمسك من اللفظ بخلافه فكيف من غير القول بخلافه  
 بعد نقل كلام المحقق في اما اذا حصلها الوجه وهو ان لا يرد عليها فتكون غيبا  
 فانه يجوز لها ان تذهبها نفسها ولو كذا اجابا وبذلك في العادة بل انهم



يقولون بلسب عبارتهما في النكاح وبأن الحاكم يزوجهما عن بعضهما  
بأنه يجوز لها تولي العقد واختلاف كلام العلماء في التذكرة  
فتارة يجوز لها الاستقلال ونقل عن جميع علمائنا مقصداً بعد  
اشتراط مراجعة الحاكم وتارة اشتراط اذنه وإثبات العضيل  
عنده والآخرين لها التزوج كما يقول العامة وقال ربه في قول  
قول المحقق وكذا لو عن الأب أو أعمى عليه ولو زال المانع عادة  
الولاية بعد كلام ذكره وفي معناها السكر المؤدى إلى ذهاب  
العقل ولو لم يؤد إليه فلا مانع منه إذا فسق غير مانع من الولاية عنه  
وقد ادعى عليه في التذكرة الإجماع وإن وقع الاختلاف في منع  
ولاية المال وذكر وجه الفرق بينهما ثم قال ومع ذلك فقال في  
التذكرة أن السكران مع بقاء تميزه ليس له التزوج في الحال فإن  
رآه في شرح قول المحقق عند بيان مواضع سقوط استبراء المرأة  
أنها من أن يتقل اليدهي حامل فيقط استبراءها ومفهوم كلام  
مناجوز وطئها مطلقاً على كراهية وهو الذي اقتضاه الشيخ في الخلاف  
وكتابي الأجبار مدعي عليه الإجماع مع أنه اختار في النهاية التحريم قبل  
مضى أربعة أشهر وعشرة أيام وقال قد اختلف كلام الشيخ في هذه  
المسئلة ومراوده بهذه المسئلة صحة اعتاق العاقل عمداً أو خطأ  
في الكفارة اختلافاً فاحشاً لأنه في الخلاف يمنع من صحة تنقي الجاني عمداً  
وتجوز عتقه إذا كان الجناية خطأ واستدل عليه بإجماع الفرق وليس

في المبسوط وقال الذي يقتضيه منبأ أنه إن كان عامداً فقد اتفق  
لأن القود لا يبطل بكونه حراً وإن كان خطأ لا ينفذ لأنه يتعلق بربة  
والتيه بالخيار بين أن يفديه أو يسلكه وقال ربه في قول المحقق  
ربه لا يدفع الكفارة إلى الطفل لأنه لا أهلية له ويدفع إلى وليه قال  
الشيخ في قول المحقق دفعه إلى الطفل محتجاً بالإجماع وعموم قول تعافى  
ستين بكيناً مع أنه في المبسوط قال لا يدفع الكفارة إلى الصغير  
لا يصح منه القبض لكن يدفع إلى وليه ليصرفه في مصالحه وقال ربه  
في قول المحقق ربه وهل يشترط تحريره إلا على من الشرط للشيخ قولاً  
أظهره اشتراطاً واجتبه في دفعه بإجماع الفرق مع أنه قال في ط  
بوقوعه مطلقاً بالشرط والصفة وقال في قول المحقق ويصح  
لعان الآخرس إذا كان له إشارة معقولة واستدل عليه الشيخ  
بعموم الآية وإجماع الفرق وأجابه وخالف في ذلك ابن ادريس  
فقال لا أقدم على أن الآخرس المذكور يصح لعانه لأن أحد أهم أصناف  
غيره ذكرنا وعنى الشيخ في المبسوط والخلاف حيث أجازه لم يورد  
في كتابه ولا دقت على خبر بذلك ولا إجماع عليه والعاقل بهذا غير  
معلوم وقال في قول المحقق ولو ورثت قصاصاً من ينفق عليك  
في الخلاف يقوم وهو بعيد قال الشيخ يسر وإن ملكه بغير اختيار  
كالأرث محتجاً بالإجماع والأجابه مع أنه في المبسوط ذهب إلى القول  
الأول ومراوده بالقول الأول هو القول بأن السراية مشروطة بوجوب



العلق بالاختيار وقال في شرح قول المحقق ولو حدث الحب لم يفسخ  
 وفيه قول آخر اذا تجدد الحب بعد العقد سواء كان قبل الوطى ام بعده  
 بل يجوز للمرأة الفسخ بكما سبق على العقد اختلف كلام الاصحاب فذهب  
 الفسخ في البسوط وابن البرزنج وجماعة الى ثبوت الخيار به متى وجد  
 واستدل عليه في طي الاجماع وعموم الاخبار مع انه في موضع آخر من ط  
 قال وعندنا لا يراد الرجل فموجب بحدث به الا بالخون وهذا اشبه بحكم  
 الاتفاق عليه وهو غريب وكذا ذهب في ف الى عدم الخيار بالحاقه  
 وهو ذهب ابن ادريس وقال الشافعي في شرح قول المحقق ولا يفسخ  
 في المهر لا خلاف في ان المهر لا تقدير له في جانب العقد الا بقل ما يتصور  
 وانما في جانب الكثرة فلا شهر بينهم عدم تقديره اي دفع العقد على  
 يتحقق عليه غير تقديره وبمصرح المتقدمين والمتأخرين بالعدا  
 السيد المقتضيات ذهب في الانتصار الى انه لا يجوز تجاوزه مائة سنة  
 وهو خمسمائة درهم قدر ما خمسون ديناراً فمن زاد عنه الى ثوب  
 هذا القول الى طي ابن الجنيدي وبن ان كلام ابن جنيد ليس كذلك  
 وذكر حجة الاصحاب ثم قال واجتج السيد المقتضى على ذهب اصحاب  
 الطائفة وهو موجب فانه لا يعلم له موافق فضلاً عن ان يكون مما يفتي  
 فيه الاجماع وقد اتفق في ذلك في الانتصار في مسائل كثيرة ادعى فيها  
 الاجماع وليس له موافق ذكرنا جملة منها في بعض الرسائل وقال المحقق  
 طالب نراه وهل يجب الحقيقة قبل نعم والوجه الاستصحاب قال الشافعي

يتفقان

وليس كذلك

ففسر الله روح القول بالوجوب للمقتضيات ابن الجنيدي واجتج عليه  
 في الانتصار باجماع الامامية وابن الجنيدي بالخيار للدلالة على الوجوب ذكر  
 الروايات وذكر دليل الاستصحاب ثم قال وانما اجتج السيد بالاجماع  
 فلا يخفى فانه ونقل قول العلامة باستدلال السيد بالروايات التي ذكرها و  
 انكر استدلاله بالخيار ثم قال وانما اوجبها لما توافقه من اجماع الامامية  
 عليه كما اشار اليه في الانتصار وجعل الاجماع مستنده في اكثر مسائله  
 وان كان في تحقق الاجماع نظراً الى انه رأى ذلك حسب اتفاق له وقال  
 انه المحقق له لو رضع بعض العمد امرأة والحكمة من اخرى لم يفسخ  
 مطلقاً نسب في التذكرة الى طائفتنا اجمع واستدل بقول الباقر عليه السلام  
 وبعد نقل الرواية قال قد عرفت ما في سند هذه الاشكال ولعل التوجيه  
 على الاجماع المدعى الى مع ما فيه قوله مع ما فيه يحتمل ان يحتمل اشارة الى  
 ان الاجماع المنسوب الى طائفتنا ليس صحيحاً في دخول المعصوم فيه  
 حجة او اشارة الى ان قوله واستدل بقول الباقر عليه السلام اشارة الى  
 ان هذا الاجماع ليس مما استدلى به على المدعى مع عدم استدلاله به  
 عليه لا يمكن الحكم بكونه حجة عنده فلهذا ذكره للتأييد واشارة الى ان  
 كثرة التشويش من الاجماع المستندة الى ضعف الاعتماد عليها اذا  
 لم ينضم اليها قرينة الصلة في الغرض من نقله ههنا مع عدم ظهور كون  
 الاحتمالين الاقلين من الاحتمالات المذكورة مناسبين للمقام ان يظهر  
 عدم صراحة اشكال هذه العبارة في ارادة الاجماع المذكور حجة عند الفقهاء



ادلم يستل على المدعى وقال في ذيل قول المحقق وان يريها خذفا  
 المشهور استجابة واذ وضع المحصاة على بطن ايهام اليد اليمنى وادعيا  
 بغير النسابة وادعيا جماعة منهم ابن ادریس بهذا المعنى والمرتبض لكن  
 جعل الدفع بغير الوسط عينا الاجماع والعلة على المشهور ونقد في شرح  
 قول المحقق في سبب السلام ولا يشترط ذكر موضع التسليم على الاشياء اقوالا  
 لانه اعداه مطلقا كما اختاره المصنف والشيخ في النهاية والعلة  
 في التحرر والارشاد وجماعة الى ان قال بل ادعى ابن ادریس الاجماع  
 عليه وهو دعوى في محل النزاع وثانيها اشترط مطلقا اختاره الشيخ  
 في الخلاف وبتبعه عليه جماعة واستقر به الشهادة وثالثها الفصل  
 فان كان في حمله مؤنة وجب تغيير محله والافلا اختاره الشيخ في طه وقال  
 المحقق وتقبل شهادة النساء على النساء فيما تقبل فيه شهادة النساء  
 منفردات كاليوب الباطنة والوصية وفيه تردد شبهة المنع قال الشيخ  
 اخلف الاصحاب في جواز شهادة النساء في موضع يجوز بهما  
 اصلا على القولين اجماعا الجواز ذهب اليه الشيخ في كتاب مجتبى بالاجماع  
 والاخبار وقواه في طه لكنه جعل الاخر احول وادعيا ابن الجينة والعلة في  
 المختلف وذكر الاستدلال وقال واثنان المنع ذهب اليه الشيخ في موضع  
 خطه وابن ادریس والعلة في غير المختلف والمصنف هنا وترد في الثلث  
 وكذا العلة في الارشاد وقال بين الملة والدين بعد ان قال لا خلاف  
 في ان الايمان في العمدة ليس بمينا واما الخطا فيه قولان المسادة ذهب اليه

منه الاصحاب المقيده سلا وادعيا ابن الجينة وجماعة اخرون بل ادعى عليه  
 ادریس اجماع المسلمين وقال بعد كلام وذهب الشيخ واتباعه والمصنف والعلة  
 في احد قوله الى انها في خمسة وعشرون وقال في صورة لغة والمدعى عليه  
 ان توجهت على المدعى عليهم في اشتراط طلع كل واحد منهم العدد قولنا  
 للشيخ اولهما في طه وثانيهما في الخلاف مجتبى بالاجماع والفرقة وانما رهم وادعيا  
 براءة الذمة عن الزايد وقال في ذيل قول المحقق رة ودية ولد الزنا اذا  
 اظهر الاسلام دية المسلم وقيل دية الذم وفي سنده ذلك ضعف القول  
 الاقل ذهب الاكثر في وهم القائلون باسلا لانه مسلم في ذل تحت يوم  
 المسلمين والقول الثاني للمرتضى عليه الاجماع وقال في الملة والدين  
 رة في دية الخصيتين فالأكثر ومنهم المقيده والشيخ في طه والنهاية وادعيا  
 وابن ادریس والمصنف والمشاخرون الى التسوية بينهما وان في كل واحد  
 منهما نصف الدية للخبر العام وذهب الشيخ في كتاب مجتبى بالاجماع والاصابة  
 وسلا والقاضي في المذهب وهو في الكامل مع الفرقين الاقل والعلة  
 في المختلف ان في الميراث وفي الميراثين وقال ان دخول الاباء  
 والاولاد في العقد هو المشهور بين الاصحاب بل احتج عليه في كتاب اجماعنا  
 ونقل عنه القول بخلاف ما ادعى عليه الاجماع في النهاية وقال في اختلاف الاصحاب  
 في حق الشفعة هو على الفور او التراخي فذهب جماعة من المتقدمين ومنهم  
 الشيخ واتباعه واكثر المتأخرين الى الاقل وذهب المرتضى وابن الجينة  
 على بن بابويه وابو الصلاح وابنه ادریس الى الثاني ونقل سنده الاثنين



ثم قال وادعى المرتضى الاجماع على التراجيح التي لا ترجح الاجماع على ضده وادعى  
كلام ودعوى الاجماع من المجاهدين حكيم ظاهرا وما يؤيد ذلك بفساد هذه الدعا  
وعدم الوثوق بها في موضع الاشتباه لكثرة المجازفة الواقعة فيها وتقدر  
في جواز تلك لفظ الحرم وعدمه اقوال كثيرة ثم قال وفي التذكرة ادعى  
اجماع علمائنا على عدم جواز تلك لفظ الحرم والطلاق ولا يخفى فساد دعوى  
الاجماع فهداه والمقام جماعة جوزوا تلك الفيلد وابوالقلاح جوزوا تلك  
الكثير والنظر الى عدم قدمه الاجماع وقد تكرر القول فيه وقال المحقق  
في شروط حجب الاخوة الام من الثلث وان لا يكونوا كفرة ولا رقادة  
يجب القائل فيه تردد والنظر انه لا يجب قال الشيخ بعد دعوى الاجماع على  
عدم حجب الاولين واما القائل بالمشهور انهما في عدم الحجب بل ادعى  
الشيخ الاجماع وقال بعد كلام والاجماع ثم قال ان الصدوق في راسخ في اختيار  
قالوا يجب القائل ونقل زين الملة والدين في ميزات الخشي ما حاصلا  
ان بال واحد منهما فقط او كان احدهما سابقا ان بال فيها فهو الاصحى بال  
الاتفاق فان اتفقا في الابداء فالأكثر على ان المنقطع ايضا هو الاصل  
وشد قول ابن التراجيح فانه اعتبر السبق في الانقطاع كالابتداء وقال في  
ذهب جماعة منهم الصدوق وابنه الحسين والمصنف لم يعدم اعتبار الانقطاع  
ايضا ثم اختلفوا بعد ذلك فذهب الشيخ في كتاب بعد ان اعتبر الانقطاع ايضا  
الى الفرقة واجتمع عليها بالاجماع الفرقة واخبارهم وعنى بالاجماع ما ورد  
عنه عليهم السلام انها لكل مشبه وهذا من ذهب في طائفة النشأ والاختلاف وتبعه

أكثر الناس خزن الى ان يعطى نصف نصيب ذكر ونصف نصيب انثى  
الذي يدل على ذلك ثم قال وذهب المرتضى والمفيد في كتاب الاعلام  
ابن ادریس قد عيّن الاجماع الى الرجوع الى عدل الاصلاخ فان اختلف  
عدد الاصلاخ فذكر وان تساوا فانتفى وقال ولو اقام بعد احدا فبني  
بالحق ففي سماعها اقوال اختلفوا وهو الاظهر عدم سماعها ومطلقا وعنده  
باعتقاده ثم قال وادعى الشيخ في كتاب الاجماع وقال بعد كلام والشيخ في  
المبسوط قول سماعها مطلقا ذكر في قصدينا على القاضي المشهور  
في موضع اخر منه سماعها مع عدم علمه او شيئا وهو في ابن ادریس  
وقال المفيد سمع الامع اشتراط سقوطها وقال في الاصل ار على التناول بعد  
قول الحاكم ان خلفت والآجلك ناكلا ففي حكم قولان اختلفا وهو الذي  
اختاره المقام وقبله الصدوقان والشيخان والابن ادریس ومنهم القاضي الكاظم  
ان يقتصروا على مجرد ذكرها في الروايات التردد في الثاني ان يرد اليه في  
ابن ادریس في كتابه والقاضي المفيد في ابن الحسين وابن ادریس في العلانية  
في اكثر كتبها في سائر المتأخرين للروايات التردد في كتاب ثم قال ولان الشيخ  
في كتاب ادعى عليه الاجماع والمنقول منه بخبر الواحد فانه في ذلك قول  
المحقق اقل ما يعطى للفقير ما يجب في النصاب الاقل مع المشهور ان هذا  
التقدير على سبيل الاستصحاب دون الوجوب بل ادعى عليه في التذكرة  
الاجماع انه نقل الوجوب في المختلف عن جماعة شاذة قال المحقق في ولعل  
الجماعة في السجدة او المملوك بعد الاصل ان كان المملوك منسوبا له







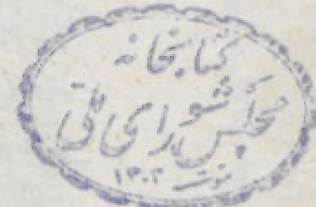
الاجماع ما هو رايه في امر الاجماع او لم يظهر من الناقلة المسألة وما ذكره  
 لكن لم يظهر منه خلافا فيما يجوز الاعمال ويجوز قوله نعم ان علم كون المنقول  
 منه الاجماع راعيا لجميع الشروط التي يجب رعايتها في العلم بتحقيق الاجماع  
 وحجية فحوز النقل عنه في مقام الاجماع وبناء الامر عليه لكن العلم  
 في غاية الاشكال لانه قد ظهر لك بما نقلته من مسألة السيد والشيخ فربما  
 ادرى من المحقق والعلاء رحمهم الله واقتار حجية الاجماع المنقول بخبر  
 الواحد وشهرتها بين الاصوليين والفقهاء فلا يجده قول اخر عنهم  
 بالاجماع بمحض قول من تقدم عليه به ويؤيده قول زين الملة والدين رة  
 ولان الشيخ في فتاواه عليه الاجماع والمنقول منه بخبر الواحد حجة كما نقلت  
 عنه في الخامس والشرين من المواضع التي نقلت فيها الاجماع المشوشة  
 مع انه علم مسألة الشيخ في نقد الاجماع وتجب منها مرات عرفت بعضها  
 فان قلت قد ظهر ما ذكرته في اول الرسالة ان دلالته على واحد من الاجماع  
 والاجماع على الاحكام اكثر من غيرهما من الادلة الشرعية وما ذكرته من التوشا  
 التي ظهرت في دعوى الاجماع ظهر كون الاحكام المأخوذة من الاجماع على وجه  
 شرعي في غاية القوة قلت مراد من ذكرته هناك هو كثرة ما استدلل بالاجماع  
 بالنسبة الى ما استدلل بعينه الاخبار من الادلة الشرعية وهر كذا لم يكن  
 مراد من ذلك كثرة ما تم الاستدلال به ومثل هذا الاجمال واهتمام خلاف  
 الواقع او لا ليس بغير اذ بين حقيقة الحال في موضع فان قلت اذا  
 تعرض الاجماع المنقول بخبر واحد مستند في النقل من غير الفهم قرينة مع

رواية واحدة كذلك ايها تقدم قلت ان الخبر لان الدليل الدال على حجية خبره  
 لا يدل على حجية اجماع كذا لك كما ظهر لك فلا حجية في مثل هذا الاجماع  
 بلا فرض المعارضة فكيف معها وعلى تقدير القول بحجية مثل هذا الاجماع  
 فليس قوة مدفوعة هذا الخبر لا حتم الاجماع في اصل الاجماع وان  
 كان مستنبط الاجماع محترزا عن تعدد الكذب ومعتبر في النقل بخلاف  
 الرواية اذ لا يجزى الاجماع فيها وفرض الاعمال في النقل لا يدفع احكام  
 الاجماع دو ان كان جاري في دعوى الاجماع لكن احكام الغلط في نقل  
 في غاية البعد في قولك بيشوع نقد الاجماع من كتاب من الاجماع  
 وعدم ظهور نقد الاجماع من معتد من غير ان يكون في كتاب بخلاف الاخبار  
 بخبر ان النقل بحسب الحسن الذي يرجح فيه الاشتباه في اللفاظ  
 الذي يتغير به المعنى وكثرة الوسائط التي لا تتعارف في الاجماع فالضعف  
 في الاجماع بامر واحد وفي الاخبار بامرين قلت احكام الاجماع في الاجماع  
 لما كان احكاما لفظيا مرادها في كثير من الموارد التي عرفت بعضها وطرق  
 الغلط في الاجماع كثيرة جدا يربو ويزايد على الاحتمالين المذكورين لو  
 فرض معها انهما ايها اليبس اياك ان تجتر بذكرته وما لم اذكره  
 على ان لا تعد العلماء المذكورين وغيرهم عظاما وان تنسى حقوقهم العظيمة  
 ومسايعهم الجميلة كما هو دأب جماعة تتبعوا الفاظ الاخبار والآثار  
 ولم يذكروا طعم العلم وصلواته كثيرا ولا قليلا ولم يبلغوا الى قرب  
 مرتبة تمييزهم اهل العلم من المدعين بل يحكم كثير منهم برجمان جهلهم

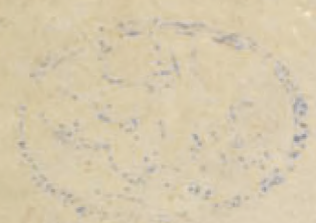


و قد وقع الفراغ من تسويد هذه الرسالة في يوم الثامن والعشرين من شهر  
 ربيع الثاني سنة ١٢٥٥ الهجرية الخامسة والعشرين بعد الف  
 من الهجرة في البرية على ما جرت العادة صلوة وتحت

يسبون الى العلم بعض دعوات الكفر والفرقة بكلمات لا اساس لها  
 عند من لا ادنى تميز خصوصا اذا انضم الى كلماتهم كلمات شرعية واجتهادية  
 البطالان كما هو دأب كثير منهم وان تجترعوا على ترك الاقيان في العلل و
 الالقاء



در عهد وادامه و کمال  
 در عهد وادامه و کمال  
 در عهد وادامه و کمال





ما تخرج اليدى سيد واما يقرنا ما تخرج الاكلام

لولا ان ما كان لاننا لا صوته تشله او بهتة موط



119

